المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٢/٩ الموافق ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٧ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إسرائيل أمام ورطة التحقيق الجنائي الدولي بارتكاب جرائم حرب!

صفحة (٢)

«أرشيف الدولة» في إسرائيل: «الصهيونية تحمي مواطنيها من جرائمها»!

صفحة (٤)

٣٩ قائمة تخوض الانتخابات الإسرائيلية وفرص التمثيل مُتاحة لـ ١٢ قائمة!

كتب برهوم جرايسي:

تخوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية يوم ٢٣ آذار المقبل ٣٩ قائمة، قدمت ترشيحاتها إلى لجنة الانتخابات المركزية، فيما فرص التمثيل باجتياز نسبة الحسم ٣,٢٥٪، هي لما بين ١١ إلى ١٣ قائمة، بحسب ما تتنبأ به الاستطلاعات حتى مطلع الأسبوع. وفي حالة غير مسبوقة من حيث حجمها، فإن أحزابا وتشكيلات انتخابية لم تقدم تشريحاتها للجنة الانتخابات أبرزها حزب المفدال («البيت اليهودي» بتسميته الحالية) وهو أقدم الأحزاب الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٩، وحزب «الإسرائيليون»، الذي أقامه رئيس بلدية تل ابيب رون خولدائي في منتصف شهر كانون الأول الماضي، وانهار في استطلاعات الرأي بعد أن نظم حزب العمل صفوفه من جديد.

وتنشغل استطلاعات الرأي في احتمالات بنيامين نتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة. وذات المشهد يعود على نفسه، بين تحالف متماسك داعم لنتنياهو، وكتلة موقفها ضبابي في هذا الشأن، وكل الكتل التي تعارض استمرار حكم نتنياهو، وبضمنها كتل من اليمين الاستيطاني، وحتى ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وأيضا القائمة المشتركة.

وحسب ما هو قائم في تقديرات استطلاعات الرأي، فإن التحالف الفوري لليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، يضم الليكود الذي تقدر قوته ما بين ٢٩ إلى ٣٠ مقعدا، مقابل ٣٦ مقعدا في انتخابات آذار ٢٠٢٠، وكتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم: شاس لليهود الشرقيين، ويهدوت هتوراة لليهود الغربيين وقوتهما المجتمعة ١٦ مقعدا، والتحالف الأشد تطرفا الذي يضم حزبي «الصهيونية المتدينة» بزعامة المستوطن المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وحركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت) بزعامة المستوطن المتطرف إيتمار بن غفير، وهذه حركة منبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، بضمنها الولايات المتحدة، وأيضا في إسرائيل ولكن صوريا، وتقدر قوتها بما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، وفي كل الاستطلاعات يقدّر بأنها ستجتاز نسبة الحسم.

أما قائمة «يمينا» بزعامة نفتالي بينيت، فتنثر ضبابية على موقفها من استمرار نتنياهو في رئاسة الحكومة، وتقدر لها استطلاعات الرأي ما بين ١٠ إلى ١١ مقعدا، من شأنها أن تكون حاسمة لنتنياهو، وتضمن له أغلبية محدودة لتشكيل الحكومة.

في المقابل، فإن القوائم التي لها احتمال في اجتياز نسبة الحسم، وأعلنت رفضها لاستمرار حكم نتنياهو، هي حسب القوة في الاستطلاعات: «يوجد مستقبل» (يمين وسط) حسب التعريفات الإسرائيلية، وهي بزعامة يائير لبيد، و«أمل جديد» بزعامة جدعون ساعر، وهي من اليمين الاستيطاني، و«إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وحزب العمل برئاسة ميراف ميخائيلي»، وحزب ميرتس برئاسة نيتسان هوروفيتس، و«أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، في حال اجتاز نسبة الحسم.

وفي الفريق المعارض لاستمرار حكم نتنياهو، القائمة المشتركة بحلتها الجديدة. وفي الوضع القائم، فإنها ستكون ضد كل حكومة تنشأ، وضد كل الخيارات لرئاسة الحكومة.

وفي ما يلي استعراض للقوائم التي لها فرص اجتياز نسبة الحسم، بحسب قوتها في استطلاعات الرأي.

«الليكود»

برئاسة بنيامين نتنياهو، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ما بين ٢٨ إلى ٣٠ مقعدا، مقابل ٣٦ مقعدا حصل عليها الحزب في انتخابات آذار ٢٠٢٠. وخلال الولاية البرلمانية المنتخبة، غادر حزب الليكود ٦ نواب، ٥ منهم انضموا إلى حزب جدعون ساعر، المنشق عن الليكود. فيما النائب السادس، الذي كان في مقدمة الحزب، جلعاد إردان، انتقل ليكون سفيرا في الأمم المتحدة وهو حاليا يستعد لتولي منصب السفير في واشنطن أيضا.

وأبقى الليكود على ذات التركيبة بعد خروج النواب الستة من التركيبة السابقة، إلا أن نتنياهو، وبموجب صلاحيات دستور حزبه، أدرج ثلاثة مرشحين في القائمة، أحدهما في المكان ٢٨، وهو من حزب «الصهيونية المتدينة» بزعامة سموتريتش، مقابل أن يقبل الأخير بالتحالف مع حزب «قوة يهودية» السابق ذكرها. وفي المقعد ٢٦ النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي شكلت قبل عامين حزب «غيشر»، بعد انشقاقها عن حزب «إسرائيل بيتنا» وخاضت جولات الانتخابات الثلاث السابقة؛ الأولى خاضتها وحدها ولم تعبر نسبة الحسم، ثم بتحالف مع حزب العمل، وفي الانتخابات الأخيرة، انضم إلى التحالف حزب ميرتس. ولكن في اليوم التالي للانتخابات الأخيرة، انشقت ليفي عن تحالفها، وأعلنت تأييدها لنتنياهو. وهي ابنة الوزير الأسبق من الليكود دافيد ليفي، ولعائلتها مكانة بين اليهود الشرقيين.

ولم تعد وجوه بارزة في حزب الليكود بذات الوزن السابق، ويطغى على تركيبة القائمة النواب الذين استقدمهم نتنياهو في السنوات الأخيرة، وهم من الموالين له، إلى درجة الطاعة العمياء. ومن الوجوه البارزة الباقية، يسرائيل كاتس، الذي يتولى حاليا وزارة المالية، ويولي إدلشتاين، وزير الصحة حاليا، ورئيس الكنيست سابقا.

وفي القائمة ثلاثة مرشحين سيمثلون لمحاكمات فساد، أولهم بنيامين نتنياهو، والوزير السابق النائب حاييم كاتس، والنائب دافيد بيتان.

مؤشرات الانتخابات الإسرائيلية: الأزمة السياسية تتعمق أكثر. (شينخوا)

«يوجد مستقبل»

برئاسة يائير لبيد، وتمنحه استطلاعات الرأي من ١٦ إلى ١٧ مقعدا. ويعين المرشحين في القائمة رئيس الحزب ومؤسسه لبيد، وقد أبقى على جميع المرشحين الباقين في القائمة بحسب تركيبتها السابقة، باستثناء المنشق عن الحزب عوفر شيلح، الذي كان الشخص الثاني في الحزب، والنائبة السابقة ياعيل غيرمان، التي اعتزلت الحياة السياسية منذ عدة أشهر.

وفي المقابل، ضم لبيد في المقعد الثاني النائبة أورنا بربيباي، التي كانت مرشحة ضمن قائمة «أزرق أبيض» في المقعد العاشر، عن حزب «مناعة لإسرائيل» بزعامة بيني غانتس، وهي أول امرأة تحصل على رتبة لواء في الجيش الإسرائيلي.

«أمل جديد»

برئاسة جدعون ساعر، وهو الحزب الذي أسسه ساعر في نهاية شهر تشرين الثاني من العام الماضي، غداة انشقاقه عن حزب الليكود. وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ١٤ إلى ١٦ مقعدا. وانضم له أربعة نواب من كتلة الليكود، أبرزهم الوزير المستقيل زئيف إلكين، وثلاث نائبات. ومن أبرز الوجوه التي انضمت لساعر، النائب والوزير الأسبق بنيامين بيغن (٧٨ عاما) الذي حلّ سادسا في القائمة. ويسعى ساعر من خلال تمثيل بيغن إلى جذب أصوات اليمين الأيديولوجي التقليدي من الليكود، إذ انضم لساعر في المكان الـ ١١ الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات داني ديان، الذي أراد نتنياهو تعيينه سفيرا في البرازيل عام ٢٠١٦، إلا أن البرازيل رفضته بسبب كونه مستوطنا، وزعيم مستوطنين.

ويتمم بيغن في الأول من آذار المقبل عامه الـ ٧٨، وهو نجل رئيس الحكومة الأسبق، وزعيم الليكود التاريخي مناحيم بيغن، وهو من آخر المتمسكين بفكر زئيف جابوتنسكي، الذي ينادي بما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، وحتى في أصول هذا الفكر فإن الأردن هي أيضا جزء من إسرائيل. في المقابل، فإن بيغن يتمسك بمبدأ الحقوق المدنية الكاملة للعرب في إسرائيل، مع رفض تام لاعتبارهم أقلية قومية.

«يمينا»

برئاسة نفتالي بينيت، وتمنحه استطلاعات الرأي بمعدل ١٠ مقاعد حتى الآن. وعلى الرغم من سعي بينيت إلى جذب وجوه من اليمين الاستيطاني العلماني، إلا أن القوة المتنفذة من شخصيات اليمين الصهيوني الديني، ولكن بمستوى تشدد ديني أخف من الحزب المنشق عن التحالف «الصهيونية المتدينة» بزعامة سموتريتش، السابق ذكره.

وكما يبدو ستكون منافسة شديدة بين «يمينا» وحزب «أمل جديد» برئاسة ساعر، الذي افتتح الحملة الانتخابية بحملة ضد شخص نفتالي بينيت، لأنه لا يوضح موقفه من استمرار نتنياهو في رئاسة الحكومة.

القائمة المشتركة

تضم ثلاثة أحزاب: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ويترأس قائمتها النائب أيمن عودة، الذي هو أيضا رئيس القائمة المشتركة. والتجمع الوطني الديمقراطي، ويترأسه قائمته النائب سامي أبو شحادة، الذي فاز بالمكان الأول، في منافسة خسرها النائب إمطانس شحادة، وبقي خارج مقدمة الترشيحات. والحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد طيبي الذي يحل ثانيا في القائمة المشتركة.

وتمنح استطلاعات الرأي القائمة المشتركة ما بين ٩ إلى ١٠ مقاعد بالمعدل.

وانشقت عن المشتركة، القائمة العربية الموحدة برئاسة النائب منصور عباس، وهي الذراع البرلماني للحركة الإسلامية، الشق الجنوبي، وتخوض الانتخابات بقائمة منفصلة برئاسة عباس، وغالبية الاستطلاعات تتوقع عدم اجتيازها نسبة الحسم، فيما تمنحها بعض الاستطلاعات ٤ مقاعد.

«شاس»

برئاسة الوزير آرييه درعي، وقد استكملت الحركة في الانتخابات المقبلة استبعاد الوجوه القديمة في الحزب، باستثناء درعي، وأيضا النائب يعقوب مرغي، الذي حلّ ثانيا. وتتوقع استطلاعات الرأي محافظة شاس على قوتها الحالية، ٩ مقاعد، كون قرابة ٧٠٪ من قوتها الانتخابية ترتكز على المتدينين المتزمتين، الحريديم، من اليهود الشرقيين.

«يهدوت هتوراة»

لأول مرّة ستكون برئاسة النائب القديم موشيه غفني، بدلا من وزير الصحة السابق يعقوب ليتسمان، الذي حلّ ثانيا، وكما يبدو فإن هذا يأتي ضمن اتفاقات بين الحزبين اللذين يشكلان التحالف، الذي يمثل جمهور الحريديم من اليهود الغربيين الأشكناز، الأشد تزمتا من الشرقيين. وتقدر لها استطلاعات الرأي ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد. و٩٥٪ من قوة هذه القائمة هي من جمهور الحريديم.

«العمل»

برئاسة ميراف ميخائيلي، التي فازت برئاسة الحزب في منتصف الشهر المقبل. ونجحت ميخائيلي في إحداث مفاجأة في الحلبة السياسية، بأنها نهضت بحزبها من القاع، ومن عدم اجتيازه نسبة الحسم، لا بل كان بعيدا عنها، إلى منحه في استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد، وجاء هذا على حساب من انقض على بقايا جمهور مصوتي حزب العمل، رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، الذي ما أن نهض العمل في استطلاعات الرأي، حتى هبط الحزب الجديد الذي شكله إلى ما دون نسبة الحسم بكثير، ما فرض عليه عدم تقديم قائمة مرشحين.

يشار إلى أن ميخائيلي رفضت انضمام حزبها، الذي كان ممثلا بثلاثة نواب، وهي أحدهم، لحكومة نتنياهو- غانتس. وطلبت بعد فوزها انسحاب الوزيرين عمير بيرتس رئيس الحزب السابق، وإيتسيك شمولي، من الحكومة، إلا أنهما رفضا، وأعلنا خروجهما من الحزب، ولاحقا من المنافسة في الانتخابات كليا.

«إسرائيل بيتنا»

برئاسة أفيغدور ليبرمان، مؤسس الحزب ورئيسه منذ العام ١٩٩٩، وهو صاحب القرار في كل شيء في الحزب بما في ذلك تركيبة القائمة للكنيست. وتتوقع استطلاعات الرأي حصوله على ما بين ٦ إلى ٧ مقاعد، مثل قوته الحالية- ٧ مقاعد.

«ميرتس»

برئاسة نيتسان هوروفيتس، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٤ إلى ٦ مقاعد. وفي سعي لتعزيز قوته، رشح الحزب في المكانين الرابع والخامس عربيين، باعتقاد إمكانية توغله مجددا بين العرب، كما حصل في انتخابات نيسان ٢٠١٩، حينما حصل على ٣٧ ألف صوت، وخسر ٢٣ ألف صوت منها في الانتخابات التالية، التي جرت في أيلول ٢٠١٩.

«أزرق أبيض»

برئاسة بيني غانتس، وتمنحه استطلاعات الرأي ٤ مقاعد، وهو حدّ نسبة الحسم، ما يعني أنه يتأرجح عندها. وقد هجرت الحزب كل الشخصيات البارزة، وبقي غانتس مع شخصيات من الصفوف الخلفية في الساحة السياسية. وفي محاولة لتعزيز قوته، رشح في المكان الثاني النائبة الأثيوبية تمنو شطة. وإذا تراجع الحزب في استطلاعات الرأي، فمن غير المستبعد أن يقرر غانتس عدم الوصول إلى يوم الانتخابات.

«الصهيونية المتدينة»

برئاسة بتسلئيل شموتريتش، رئيس الحزب الذي يحمل نفس اسم القائمة، وهو بتحالف، كما ذكر سابقا، مع حركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت)، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، ويحل مرشحها الأول المتطرف ايتمار بن غفير في المكان الثالث في القائمة. كما أن المكان السادس هو لحليف «قوة يهودية»، حركة «نوعم» وهي أيضا في جذروها منبثقة من حركة «كاخ». وهذه حركة من أشد الحركات تطرفا بين المستوطنين.

وتمنح استطلاعات الرأي هذه القائمة ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد.

وكما ذكر سابقا، فإن بنيامين نتنياهو ضغط لتشكيل هذا التحالف، وليضم أيضا حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقا)، الذي رفض التحالف، وبقي خارج المنافسة الانتخابية، لأول مرة منذ أول انتخابات جرت في العام ١٩٤٩، وكان الحزب الوحيد الذي يمثل الصهاينة المتدينين. وأعلن «البيت اليهودي» دعمه لقائمة «يمينا».

القائمة العربية الموحدة

هي القائمة السابق ذكرها، برئاسة النائب منصور عباس، التي انشقت عن تحالف القائمة المشتركة. و«الموحدة» هي الذراع البرلماني للحركة الإسلامية، الشق الجنوبي، وتمنحها استطلاعات الرأي من قرابة ١٪ في الأصوات، وحتى اجتيازها نسبة الحسم بقليل ٣,٢٥٪، التي تضمن تمثيلا برلمانيا بحد أدنى من ٤ نواب.

إلى ذلك، فإن العديد من التشكيلات والمبادرات لخوض الانتخابات لم تطرق باب لجنة الانتخابات المركزية الأسبوع الماضي. فإضافة الى حزب «البيت اليهودي»، والحزبين اللذين شكلهما رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، والنائب عوفر شيلح، هناك أيضا الحزب الذي أقامه رئيس بلدية حيفا السابق يونا ياهف، وأراد تشكيل قائمة يهودية- عربية، ومبادرة رئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ، وعدد من الشخصيات السابقة في حزبي العمل وميرتس، التي سعت أيضا لتشكيل قائمة يهودية- عربية.

كلمة في البداية

أثر العدوان في خان يونس: ١٦ آب ٢٠١٤. (أف ب)

قرار محكمة لاهاي الدولية وقضية فلسطين

بقلم: أنطوان شلحت

لا يجوز التقليل من أهمية قرار المحكمة الجنائية الدولية، يوم الجمعة الفائت، الذي ينص على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ تقع ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهّد الطريق أمامها للتحقيق بشأن جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في هذه الأراضي. وإذا ما تناولنا القرار من زاوية الوضع الإسرائيلي الداخلي فلا بُدّ من التنويه بأن من شأنه أن يعيد، بكيفية ما، قضية فلسطين إلى موقع بارز في الأجندة العامة في إسرائيل الغارقة منذ نحو عامين في جولة انتخابات إثر أخرى على خلفية شبهات الفساد الحائمة حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الأمر الذي تسبّب بالتوازي مع انقضاض جائحة كورونا بإقصاء الموضوعات السياسية جانباً، بقدر ما تسبّب بذلك أيضاً تلاشي الفروق الجوهرية حيال تلك الموضوعات من طرف مختلف ألوان الطيف الحزبيّ.

وسبق أن توقفنا، قبل أكثر من عام، عند تداعيات إعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، في حينه، أنها وجدت مسوّغات قانونية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشرنا إلى أن أهميته تنطوي من بين عدة مترتبات يُحتمل أن تتداعى في وقت لاحق على أنه قد يتيح إمكان «وضع إسرائيل في مواجهة تسونامي سياسي وقضائي غير مسبوق»، كما وصف ذلك أحد المحللين الإسرائيليين، يشمل، من ضمن أمور أخرى، تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، حاليين وسابقين، وإصدار مذكرات اعتقال بحق أرفع المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، إذا ما استقر القرار في نهاية المطاف على إجراء تحقيق جنائي، بمعنى إقرار صلاحية المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن، وهو ما حدث فعلاً قبل عدة أيام.

وحتى لا نبالغ في تقدير أهمية قرار محكمة لاهاي هذا، وفي انتظار ما سيسفر عنه من تطورات في الفترة المقبلة، سنكتفي بتسجيل ما يلي:

أولاً، يتماشى هذا القرار إلى درجة كبيرة مع المقاربة الذاهبة إلى أنه يتعيّن على العالم أن يدرك أنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يمكن إزالته بالاكتفاء بتوجيه مناشدات مهذّبة إلى المحتلّ، وإنّما أساساً بالعزم والخطوات الدوليّة الحاسمة. وهي للعلم مقاربة تلّح عليها أيضاً جهات في إسرائيل نفسها، وإن كانت هامشية، في مقدمها المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً، دأبت إسرائيل خلال الأعوام القليلة الفائتة على معارضة الانتقادات الدولية ضد الاحتلال والاستيطان والتصدي لها، من خلال الاتكاء على الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب. فخلال أعوام ولاية هذا الأخير، كما تشي المعطيات الجافة وحسب، واصلت إسرائيل، مثلاً، محاربة حركة المقاطعة، سواء على الصعيد القانوني - القضائي، أو في نطاق النشاط على شبكات التواصل الاجتماعي، أو على صعيد منع دخول أعضائها وناشطيها إلى إسرائيل. وجاء إعلان المدعية العامة في محكمة لاهاي بشأن التحقيق في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار موجة متصاعدة ومتسعة من النقد للاحتلال والاستيطان، شملت أيضاً قرار المحكمة الأوروبية بشأن منتجات المستوطنات الإسرائيلية، واتسمت حملات الردّ والتصدي الإسرائيلية بشن هجمات شخصية ضد المنتقدين، والاعتراض على صلاحية المحكمة الجنائية الدولية، ونزع الشرعية عن الادعاءات التي طُرحت، والاعتماد على إدارة الرئيس ترامب، على الرغم من تأثيرها الدولي الأقل بصورة واضحة عما كان عليه تأثير الإدارات الأميركية السابقة. غير أن ما ثبت حتى الآن هو أن وجود إدارة أميركية جديدة لن يفضي إلى موقف مغاير من جانب الولايات المتحدة حيال هذه المحكمة الدولية، وهو ما سارعت الخارجية الأميركية أيضاً إلى تأكيد انتفاء حدوثه. وفي ضوء ذلك تتجه الأنظار إلى جهات دولية أخرى ذات وزن، وفي طليعتها دول أوروبا، بعد أن قدّم لها هذا القرار طريقاً أخرى يمكن من خلال السير فيها إبداء العزم على اتخاذ خطوات عقابية تساهم في إزالة الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

إسرائيل أمام ورطة التحقيق الجنائي الدولي بارتكاب جرائم حرب!

الشجاعية: ٢٧ آب ٢٠١٤. (أفـب)

كتب سليم سلامة:

إذا كان ردّ الفعل الفلسطيني المرحب بالقرار الأخير الذي صدر عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قد تميز بالترحيب وباعتباره قراراً تاريخياً، (بحق، طبعاً، في بعض جوانبه ومعانيه، رغم أن الطريق نحو اعتقال ومحاكمة مسؤولين إسرائيليين ما زال طويلاً جداً، إن تمّ أصلاً، كما سنبيّن لاحقاً)، فمن الطبيعي جداً، إذن، أن يكون رد الفعل الإسرائيلي والأميركي هو الغضب العارم، حد الجنون، حيال هذا القرار، التشديد على رفضه ومحاولة الطعن في مصداقيته ومشروعيته، بل الطعن في مصداقية المحكمة الدولية بالمجمل وشن هجوم كاسح عليها ورميها بأقذع الأوصاف، حدّ وصف قرارها الأخير هذا بأنه «لا ساميّ»!!

ليست صدفة، إطلاقاً، أن يأتي هذا الهجوم على المحكمة الدولية من هاتين الدولتين تحديداً، والآن بالذات، على خلفية حقيقتين أساسيتين: الأولى، أن إسرائيل والولايات المتحدة ليستا من ضمن الدول الـ ١٣٨ التي وقعت على «ميثاق روما» الذي أنشِئت محكمة الجنايات الدولية العام ٢٠٠٢ بموجبه ووفق مواد نظامه الأساس التي تتعلق، أساساً، بجرائم إبادة الشعوب (جينوسايد)، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحروب المختلفة؛ والثانية، أن إسرائيل والولايات المتحدة تواجهان الآن احتمال إجراء تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين كبار فيهما، سياسيين وعسكريين؛ إسرائيل ـ على خلفية احتلالها المستمر في المناطق الفلسطينية وجرائمه المختلفة، التي لا تعد ولا تحصى؛ والولايات المتحدة ـ على خلفية احتلالها في أفغانستان وما تخلله من جرائم حرب ارتكبها الجيش الأميركي، قواته وقادته وجنوده، ضد الشعب الأفغاني. وعلى هذه الخلفية، بالذات، كان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، قد وقّع في حزيران الماضي (٢٠٢٠) على مرسوم رئاسيّ يسمح بفرض عقوبات اقتصادية على مسؤولين كبار في المحكمة الجنائية الدولية كانوا ضالعين في محاولات الدفع نحو التحقيق مع ومحاكمة جنود أميركيين عن جرائمهم في أفغانستان، أو مع جنود ومسؤولين من دول حليفة للولايات المتحدة، من ضمنها إسرائيل. وقد قضى المرسوم الرئاسي المذكور بمصادرة ممتلكات جميع أولئك المسؤولين في المحكمة الدولية، إضافة إلى منعهم وأفراد عائلاتهم من الدخول إلى الولايات المتحدة.

ولأن قرار المحكمة الأخير يفتح الباب، ولو نظرياً على الأقل ـ في هذه المرحلة، كما سنوضح لاحقاً ـ لفتح تحقيقات جنائية ضد مسؤولين رسميين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، حاليين وسابقين، بمن في ذلك رؤساء المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، ثم احتمال إصدار مذكرات اعتقال بحق هؤلاء، فهو (القرار) يُحدث زلزالاً قد يضع دولة إسرائيل في مواجهة «تسونامي» سياسي وقضائي غير مسبوق، ما يعني أنه من المؤكد أن إسرائيل ستباشر قريباً جداً، مع الولايات المتحدة أو بالتعاون والتنسيق التامّين معها، إلى شن حربٍ شعواء شرسة ضد المحكمة الجنائية الدولية، في مركزها تشويه صورة المحكمة ونزع شرعيتها (وربما قضاتها بشكل شخصي، أيضاً) ومن غير المستبعد أن تذهب نحو فرض عقوبات إضافية على المسؤولين فيها وتشديد العقوبات التي جرى فرضها من قبل.

القرار، خلفيته، مرتكزاته، حيثياته وتبعاته

ينص القرار الذي اتخذته محكمة الجنايات الدولية، مساء يوم الجمعة الأخير (٥ شباط)، بأغلبية اثنين من أعضاء هيئتها المؤلفة من ثلاثة قضاة ومعارضة رئيس الهيئة (هي هيئة ثابتة التركيبة الشخصية في المداولات التمهيدية السابقة للمحاكمات) على الاعتراف بأن «فلسطين هي دولة»، من حيث عضويتها في «ميثاق روما» فقط ـ وليس من حيث الاستقلال السياسي، فهذا ليس من صلاحية هذه المحكمة بالطبع. وأوضحت المحكمة أن قرارها هذا يرتكز على قواعد الاختصاصات القضائية المنصوص عليها في وثائق تأسيس المحكمة، إذ أنها لا تملك الصلاحية الدستورية للبت في قضايا الاستقلال السياسي، ولذا فهي لا تقرر بشأن الصراع على الحدود وفق القانون الدولي ولا تقرر سابقة قضائية بشأن قضية الحدود المستقبلية، وإنما هو (القرار) «لضرورة تحديد الصلاحية/ الولاية الإقليمية، فقط». واعتبرت المحكمة أن القرار «ليس فصلاً لنزاع حدودي بموجب القانون الدولي ولا حكماً مسبقاً على مسألة أي حدود مستقبلية»، بل «لغرض وحيد هو تحديد الاختصاص القضائي الإقليمي للمحكمة». لكن، يجب التنويه إلى أن المحكمة اتخذت قرارها هذا استناداً إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ (من يوم ٢٠١٢/١١/٢٩) الذي منح فلسطين مكانة «دولة غير عضو» وأقرّ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي الاستقلال في دولته في إطار «المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧». ويقضي قرار المحكمة هذا، بالتالي، بأن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية تمتد إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة) وتشملها. معنى هذا أن المدعي العام للمحكمة مخول صلاحية فتح وإجراء تحقيقات جنائية في جرائم الحرب التي تُتَّهم إسرائيل باقترافها في المناطق الفلسطينية.

يشكل قرار محكمة الجنايات الدولية هذا إقراراً للخلاصات التي توصلت إليها المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا، ومفادها المركزي توفر الأساس القانوني لإجراء التحقيق في جرائم حرب إسرائيلية ارتُكبت في المناطق الفلسطينية. كما يفتح قرار المحكمة الباب أمام إجراء تحقيقات جنائية مع حركة «حماس» وفصائل فلسطينية أخرى وقادتها، أيضاً.

وكانت بنسودا قد طلبت رأي المحكمة القانوني بشأن اختصاصها وولايتها القضائية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل قبل فتح تحقيق رسمي، وذلك بعد إعلانها يوم ١٨ كانون الأول ٢٠١٩ أنها قد خلصت إلى الاستنتاج بأنها وجدت «أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جرائم حرب قد ارتكبت أو ترتكب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة». ووصفت بنسودا آنذاك الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية المسلحة (مثل «حماس» وغيرها) كجناة محتملين، مما يمكن أن يتيح «فتح تحقيق جنائي بشأن الوضع في فلسطين»، أي التحقيق مع دولة إسرائيل ومع «حماس» وتنظيمات فلسطينية أخرى بشأن ممارساتها في المناطق الفلسطينية. وأكدت بنسودا، في حينه، أن التحقيق «لن يبدأ على الفور»، بل طلبت من قضاة المحكمة الجنائية تقديم رأيهم الاستشاري المهني في المسألة في مدة أقصاها ١٢٠ يوماً، بحيث يجيبون فيه على السؤال المركزي بشأن مدى صلاحية المحكمة الجنائية الدولية الخوض في هذه المسألة وإجراء هذا التحقيق في هذه المناطق.

وحددت بنسودا، في نص طلبها إياه إلى المحكمة، أربع حالات عينية قالت إنها تستدعي التحقيق بشكل خاص، هي: * الأولى ـ ثلاثة حوادث قام الجيش الإسرائيلي خلالها بشن «هجمات غير تناسبية» في قطاع غزة إبان عدوان «الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤؛ * الثانية ـ إطلاق حركة «حماس» وتنظيمات فلسطينية أخرى النيران نحو مواطنين في قطاع غزة بصورة متعمدة واستخدام المواطنين دروعاً بشرية خلال العدوان في العام ٢٠١٤؛ * الثالثة ـ أعمال البناء في المستوطنات، والتي وصفتها بنسودا بأنها «جرائم حرب نفذتها جهات إسرائيلية كانت ضالعة في نقل مواطنين إسرائيليين إلى الضفة الغربية ابتداء من حزيران ٢٠١٤»؛ * والرابعة ـ جرائم حرب نفذها جنود الجيش الإسرائيلي الذين كانوا متورطين في إطلاق النيران الحية في اتجاه الفلسطينيين الذين شاركوا في مظاهرات عند الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة في آذار ٢٠١٨ (مسيرات العودة).

كي يتوصل قضاة المحكمة الجنائية الدولية إلى قرارهم الذي يقدم رأيهم القضائي، كما طلبته منهم المدعية العامة للمحكمة، كان يتعين عليهم النظر في جملة من الأسئلة والإجابة عليها، قبل أن يخلصوا إلى استنتاجهم النهائي: هل للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية للنظر في الشكاوى الفلسطينية بشأن جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧؟ في مقدمة هذه الأسئلة اثنان مركزيان هما:

السؤال الأول: هل هناك دولة فلسطينية؟ وإن كانت ثمة دولة فلسطينية، فما هي المناطق الخاضعة لسيطرتها ومسؤوليتها؟ هو السؤال الأول والمركزي لأن هذه المحكمة، وفق دستورها، مخولة صلاحية النظر فقط في الجرائم التي ارتُكبت في داخل حدود دولة عضو في «ميثاق روما»، انضمت إليه بالتوقيع عليه. في الإجابة على هذا السؤال، يجري فحص ما إذا كان مصطلح «دولة» المستخدَم في سياق العضوية في «ميثاق روما» وما يشتق منه بشأن صلاحية المحكمة، مطابق لمصطلح «دولة» المستخدَم في السياق الأوسع، الخاص بالقانون الدولي عموماً.

السؤال الثاني: ما هو مصدر الصلاحيات الجوهرية المخولة للمحكمة الجنائية الدولية؟ تنبع أهمية هذا السؤال من الادعاء الإسرائيلي بأن صلاحية المحكمة مستمدة من الدول الأعضاء فيها (في المحكمة) وتسري عليها، فقط لا غير. غير أن المحكمة اتخذت منحى آخر تماماً، كما حصل في مرات وتجارب سابقة، في جوهره أن مصدر صلاحياتها الأساس هو المجتمع الدولي ومصلحته الحيوية في منع ارتكاب جرائم ضده وضد البشرية، كما هو وارد في مقدمة «ميثاق روما» نفسه، وكذلك مجلس الأمن الدولي المخول صلاحية توكيل المحكمة الجنائية الدولية بمهمات تحقيق جنائية دولية.

تمهيداً للنظر في طلب بنسودا وإصدار قرارها، أمهلت المحكمة الدولية دولة إسرائيل حتى ٢٤ حزيران الماضي (٢٠٢٠) كي تقدم إليها موقفها في القضية، غير أن إسرائيل اختارت تجاهل المحكمة وطلبها وعدم التجاوب معها، إمعاناً من طرفها في ضرب شرعية المحكمة والطعن بها، استناداً إلى موقفها الأساس الزاعم بأن «صلاحية المحكمة لا تسري سوى على الدول الأعضاء فيها فقط»، ولهذا فهي «لا تملك صلاحية التحقيق مع مسؤولين إسرائيليين»، لأن إسرائيل ليست عضواً فيها (لم تنضم إلى «ميثاق روما» ولم توقع عليه، كما ذكرنا، هي والولايات المتحدة).

ينتقل القرار الآن من الناحية الإجرائية، إلى المدعية العامة، بنسودا، نفسها، بعدما منحتها المحكمة المسوّغ القانوني والضوء الأخضر. على بنسودا الآن أن تقرر ما إذا كانت ستجرى التحقيقات أم لا؟ هل سيتم استدعاء مسؤولين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين (وكذلك فلسطينيين، ربما، كما أوضحنا أعلاه) للتحقيق معهم جنائياً، بتهمة الضلوع في ارتكاب جرائم حرب؟ من هم الذين سيتم استدعاؤهم ومتى سيجرى التحقيق معهم؟ وقد يتطور الأمر، أيضاً، إلى إصدار مذكرات إحضار واعتقال في حال رفض أحد المستدعين المثول أمام المحكمة.

في تعقيبها الأول على قرار المحكمة، مساء الجمعة، قال بيان صدر عن مكتبها إن «المدعية العامة تدرس قرار القضاة وستقرر خطواتها اللاحقة، دون أي تحيز أو مراءاة وباستقلالية تامة، طبقاً للتفويض المثبت في ميثاق روما».

مع ذلك، ينبغي التأكيد ـ كما أشرنا آنفاً ـ على أنه حتى تقرر إجراء التحقيق، فليس من المؤكد أن ينتهي الأمر إلى إصدار أوامر اعتقال أو إلى تقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين إسرائيليين، ذلك أن أحد الشروط الأساسية لانتقال التحقيق في مثل هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية هو ما يقضي به «مبدأ التكامل» (Complementarity) بشأن اختصاص المحكمة، كما هو وارد في «ميثاق روما»: «لا تتدخل المحكمة الدولية في الحالات التي تقوم فيها الدولة المعنية نفسها بالتحقيق في هذه الحالات بصورة فعالة». وفي هذا الصدد، كانت بنسودا أعلنت، في كانون الأول ٢٠١٩، أنها «لا تزال تفحص ما إذا كانت الإجراءات القضائية التي اتخذتها إسرائيل حيال هذه الحوادث كافية وتنفي الحاجة القانونية ـ وفق أحكام القانون الدولي ـ لإجراء تحقيق جنائي دولي» (من الواضح أن هذا الكلام لا ينطبق على كل ما يتعلق بالاستيطان والمستوطنات، ولهذا فقد تكون هذه المشكلة الأكبر بالنسبة لإسرائيل)، بينما قالت بنسودا عن الجانب الفلسطيني («حماس» والتنظيمات الأخرى) إنه «لا دليل على تحقيقات أجريت بشأن أمور وقعت في مدينة غزة».

خلاصة القول إن ورطة إسرائيل الأساسية في سياق قرار محكمة الجنايات الدولية الأخير وتبعاته تتمثل في اضطرارها إلى المناورة بين خيارين أحلاهما مُرّ: إما المشاركة في إجراءات المحكمة ـ إذا ما تقرر إجراء التحقيق وعند بدئه ـ كطرف مُدعَى عليه، بما يمنح المحكمة الشرعية التي دأبت إسرائيل على إنكارها ونزعها عنها حتى الآن؛ وإمّا مقاطعة هذه الإجراءات بما يتيح المجال أمام حصول تطورات لا تحمد عقباها بالنسبة لإسرائيل، دولةً وقيادات، من الممكن أن تشمل إصدار مذكرات اعتقال سريّة بحق مسؤولين إسرائيليين، دون أن تعلم إسرائيل بها ودون أن يعلم الشخص المعني بذلك، ما سيضطرها إلى اعتماد إجراءات عديدة ومختلفة في كل ما يتعلق بسفر المسؤولين، السياسيين والعسكريين، السابقين والحاليين، إلى خارج البلاد خشية إلقاء القبض عليهم واعتقالهم في أية دولة من الدول الـ ١٣٨ الأعضاء في المحكمة (في «ميثاق روما»)، لأن «الميثاق» يلزم هذه الدول بتنفيذ أمر الاعتقال حال هبوط المشتبه به المعني على أراضيها ثم نقل المعتقَل إلى المحكمة في لاهاي. وتشمل هذه الدول الأغلبية الساحقة جداً من الدول في القارتين الأوروبية والأميركية (باستثناء الولايات المتحدة، بالطبع)، عدداً من الدول الأفريقية، أستراليا، اليابان ودولاً أخرى عديدة في القارة الآسيوية.

ثمة خيار ثالث قد تلجأ إليه إسرائيل هو استخدام محامين خصوصيين، لا يمثلون دولة إسرائيل بصورة رسمية، للظهور أمام هيئات المحكمة وقضاتها، لكنه يشكل اعترافاً واضحاً، وإن يكن غير مباشر، بالمحكمة وصلاحياتها.

ترحيب فلسطيني، رفض إسرائيلي وقلق أميركي

بينما رحب الشعب الفلسطيني بهذا القرار واعتبرته السلطة الفلسطينية قراراً تاريخياً و«انتصاراً للعدالة وللإنسانية، ولقيم الحق والعدل والحرية، وإنصافاً لدماء الضحايا ولذويهم الذين يكابدون ألم فراقهم» (كما وصفه رئيس الحكومة، محمد اشتية)، دانت إسرائيل القرار ورفضته ودعت الدول الأخرى إلى رفضه، أيضاً، أعربت الولايات المتحدة، بإدارتها الجديدة، عن «قلق عميق» من صدور هذا القرار.

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عقب على قرار المحكمة الدولية ببيان خاص قال فيه إن «المحكمة أثبتت اليوم، مرة أخرى، أنها جسم سياسي وليست مؤسسة قضائية»! مضيفاً أن المحكمة «تتجاهل جرائم الحرب الحقيقية وبدلاً من التحقيق فيها، تلجأ إلى ملاحقة دولة إسرائيل، الدولة ذات النظام الديمقراطي المتين، التي تقدس سلطة القانون وليست عضواً في هذه المحكمة أصلاً». وقال نتنياهو إن «قرار المحكمة هذا يشكل مساً بحق الدول الديمقراطية في الدفاع عن نفسها في وجه الإرهاب، كما أنه يخدم الجهات التي تسعى إلى تقويض الجهود الرامية إلى توسيع دائرة السلام». وختم نتنياهو بيانه مُعلناً: «سنواصل الدفاع، بكل الطرق، عن مواطنينا وجنودنا في وجه الملاحقات القضائية».

أما وزير الخارجية الإسرائيلية والرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكنازي، فعقب على قرار المحكمة بالقول إنه «يشوه القانون الدولي ويجعل من هذه المؤسسة أداة سياسية طيّعة في خدمة الدعاية المعادية لإسرائيل» زاعماً بأنّ «المحكمة الجنائية الدولية لا تملك صلاحية النظر في الملف الفلسطيني»!! وأضاف: «قرار المحكمة بمثابة وسام تمنحه للإرهاب الفلسطيني ولرفض السلطة الفلسطينية العودة إلى طاولة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، بما يساهم بصورة فعلية في تعميق هوة الاستقطاب بين الجانبين»!

وقالت وزارة العدل الإسرائيلية أن أي تحقيق لم يبدأ بعد وأنه ليس ثمة أي «خطر» على مواطنين إسرائيليين محددين (المقصود: قادة سياسيون وعسكريون، حاليون وسابقون) في أعقاب القرار ونتيجة له، لكنها أشارت إلى أن «دولة إسرائيل تستعد لتوفير الدفاع القضائي الكامل لأي مواطن إسرائيلي تحاول المحكمة ملاحقته قضائياً، في حال الشروع في التحقيق».

من جانبه، وصف سفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، جلعاد إردان، قرار المحكمة بأنه «قرار مُخزٍ، مشوَّه ولاساميّ»! وأضاف: «هذا القرار هو جزء من هجمة ضد إسرائيل وجميع الدول الديمقراطية، لأنه يعترض على حقنا في حماية مواطنينا من الإرهاب ولأنه بمثابة جائزة للرفض والإرهاب الفلسطينيين»! معتبراً أن «خير دليل على ذلك هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا عضوين في هذا الجسم المشوّه»!

وأعلن رئيس لجنة الشؤون الأمنية والخارجية في الكنيست الإسرائيلي، عضو الكنيست تسفي هاوزر، أنه سيدعو لجنته إلى عقد جلسة طارئة عاجلة «للحصول على إجابات فورية حول طرق العمل التي تنوي إسرائيل اعتمادها لمواجهة هذا القرار والتصدي له».

وأعربت الولايات المتحدة الجمعة عن «قلقها العميق» حيال قرار المحكمة الجنائية الدولية. وصرح المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، للصحافيين قائلاً: «نحن قلقون بشدة حيال محاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها على العسكريين الإسرائيليين»! وأضاف: «لقد تبنينا دائماً موقفاً مفاده أن اختصاص المحكمة يجب أن يشمل البلدان التي تقبله أو (القضايا) التي يحيلها مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة». وبعد أن قال للصحافيين: «علمنا بالقرار ونعكف على دراسته»، عاد بعد ساعات ليعلن، عبر تغريدة على حسابه في موقع «تويتر»: «الولايات المتحدة ترفض قرار المحكمة في لاهاي»! وأضاف: «سنواصل تطبيق التزام الرئيس جو بايدن الكامل تجاه إسرائيل وأمنها، بما في ذلك رفض الإجراءات الرامية إلى المس بإسرائيل بشكل غير منصِف»!

أما منظمة «هيومن رايتس ووتش» فوصفت القرار بأنه «بالغ الأهمية»، وذلك على لسان بلقيس جراح، مستشارة «برنامج العدالة الدولية» في هذه المنظمة، التي أضافت أن القرار «يقدم أخيراً بعض الأمل الحقيقي في العدالة لضحايا جرائم خطيرة، بعد نصف قرن من الإفلات من العقاب».

إسرائيل والعملاق الصيني: علاقات متنامية محفوفة بالحساسيات والقلق الأميركي

كتب نهاد أبو غوش:

صورة أرشيفية تجمع الرئيس الصيني تشي جين بينغ ونتنياهو في بكين.

تناقلت الصحف العبرية في مطلع شهر شباط الجاري خبر رفض إسرائيل اقتراحا أميركيا لإجراء فحص أمني شامل في ميناء حيفا، بسبب تخوفات أميركية من مشاركة شركات صينية في أعمال توسيع الميناء. وذكرت صحيفة «هآرتس» في عددها ليوم الاثنين الأول من شباط ٢٠٢١ أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وجهت انتقادات لإسرائيل بشأن موضوع الميناء، خشية أن توفّر الأعمال الصينية فيه ثغرة أمنية تتيح للصينيين جمع معلومات استخبارية عن نشاطات سلاح البحرية الإسرائيلي، وتعاونه مع السفن الأميركية التي ترسو في الميناء بين وقت وآخر، كما عارضت الولايات المتحدة نية إسرائيل تسليم شركة صينية مسؤولية تشغيل ميناء حيفا بدءا من العام الجاري.

وقد شاركت المؤسسات الصهيونية واليهودية الناشطة في أميركا في تحذير حكومة إسرائيل من مغبة التساهل في منح الامتيازات للشركات الصينية التي تشمل شركات حكومية، خشية الإضرار بمصالح الولايات المتحدة، ونقلت «هآرتس» عن المعهد اليهودي للأمن القومي ما مفاده أن لإسرائيل دورا رئيسيا في حماية المصالح الأميركية في المنطقة، وإذا بقيت الاستثمارات الصينية في إسرائيل بدون معالجة، فإن هذا الأمر يمكن أن يعيق الشراكة الإستراتيجية ويشكل خطرا على أمن إسرائيل الاقتصادي. واعتبر التقرير أن «الصين تستثمر في شركات وتقتني تكنولوجيا إسرائيلية من أجل رفع مكانتها العسكرية والصناعية وزيادة تأثيرها. وقد استثمرت الصين في بناء ميناء حيفا، الذي من شأنه أن يردع سفن الأسطول الأميركي من زيارة آمنة لهذا الميناء».

غيض من فيض

بررت إسرائيل رفضها للطلب الأميركي بأن حليفا آخر مقربا للولايات المتحدة هو إيطاليا يستعد لتسليم الصين إدارة أربع موانىء تاريخية ضمن مبادرة «الحزام والطريق»، كما يشهد ميناء مدينة سياتل – التي يحرص كل قادة الصين على زيارتها- في ولاية واشنطن الأميركية حركة دؤوبة للسفن والبواخر الصينية. وهكذا يبدو الخبر السالف الذكر عن رفض التفتيش الأميركي كإعلان تظاهري لـ«القرار الوطني الإسرائيلي المستقل» لكنه في الحقيقة يوجّه عدة رسائل علنية ومبطنة، للمستثمرين الحاليين والمحتملين في إسرائيل، وشركائها في مختلف المجالات. كما أن فوز شركة صينية ما، أو حرمان غيرها بقرار رسمي من مناقصة، لا يعدو كونه غيضا من فيض شبكة معقدة وممتدة للعلاقات الصينية- الإسرائيلية الآخذة في النمو والتطور منذ عقدين ونصف عقد من الزمان، وهي تشمل مختلف جوانب التجارة والتكنولوجيا ومشاريع البنى التحتية، وتسير بالتزامن والتجاور مع المواقف الصينية التقليدية تجاه الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي، والتي تتميز بوقوف الصين إلى جانب حل الدولتين، وتأييدها الثابت لقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، كما صرح بذلك الرئيس الصيني تشي جين بينغ في اتصال مع الرئيس محمود عباس في تموز الماضي، وهو موقف يكرره مرارا وفي كل مناسبة، السفير قواه وي، رئيس مكتب التمثيل الصيني في رام الله، كما تشهد بذلك مواقف الصين العلنية وتصويتها في المحافل الدولية، بما فيها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ومع أن الامتعاض الأميركي من تعزّز علاقات حليفتها الأقرب إسرائيل مع خصمها الصاعد الصين، تزامنت مع الحروب الكثيرة التي أشعلها الرئيس دونالد ترامب على عدة جبهات عالمية، ومنها حربه التجارية ضد الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الأميركي، والمرشحة بقوة لاحتلال المركز الأول في العام ٢٠٥٠، فإن مشاركة المؤسسات الأميركية في الاحتجاج توحي بأن الأزمة سوف تتجاوز مرحلة ترامب، وتطرح تحديا على القيادة الإسرائيلية بضرورة التوفيق بين ارتباطها العضوي غير القابل للانفصام بالولايات المتحدة الأميركية واستراتيجياتها الكونية والإقليمية من جهة، وبين حاجتها المفهومة لارتياد آفاق جديدة، واجتذاب مستثمرين جدد، وبيع صناعاتها وتقنياتها المتطورة وبخاصة العسكرية، فضلا عن كسر حلقات العزلة التي رافقت إسرائيل منذ قيامها، من جهة أخرى.

الحزام والطريق.. وإسرائيل

يوضح التقرير السنوي الاستراتيجي لمركز مدار للعام ٢٠١٩ وهو من إعداد مهند مصطفى، وفي معرض الحديث عن أدوات الدبلوماسية الإسرائيلية، أن إسرائيل تعتمد التقدم التكنولوجي والبحث العلمي كأحد الأسس للقوة الناعمة الإسرائيلية، حيث تخترق من خلالها دولا في العالم الثالث، وتعزز علاقاتها مع دول صاعدة كالهند والصين، وتسعى لكسب احترام العالم وتقديم إسرائيل كمعجزة علمية واقتصادية يمكن محاكاتها في دول أخرى ولكن.. بمساعدة إسرائيل فقط!

من الطبيعي أن تتقاطع سياسات جمهورية الصين الشعبية مع سياسات إسرائيل، فتلتقي معها وتتجاور أو تتنافر وتصطدم، فالصين أطلقت ما أسمته مسيرة الانفتاح والإصلاح منذ ما يزيد عن ٤٢ عاما، والتي قادها في حينه الزعيم دينغ هسياو بينغ في ما عرف لاحقا بسياسة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وجوهرها الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي مع بقاء السيطرة والتخطيط المركزيين بيد الحزب الشيوعي، وطوّرت سياسات الانفتاح هذه ببرامج واستراتيجيات كونية برز منها منذ العام ٢٠١٣ مبادرة «الحزام والطريق» التي جرى تبنيها رسميا في العام ٢٠١٤، وهي مشروع طموح، بل عملاق يمتد حتى العام ٢٠٤٩ ويرمي إلى إعادة شبكات العلاقات التاريخية القديمة منذ القرن الثاني قبل الميلاد، والقائمة على التجارة بين الصين وبين حضارات أوروبا والمتوسط، وذلك عبر سلسلة من المشاريع المشتركة العملاقة بين الصين من جهة وبين عشرات الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا. ومع أن هذه المبادرات أثارت حفيظة أميركا التي رأت فيها تعزيزا للنفوذ الروسي المتعاظم، وتقوية لتأثير بكين الاستراتيجي كما نقلت محطة سكاي نيوز في ٢٨ نيسان ٢٠١٨، إلا أن شركاء واشنطن الأقربين رحبوا بالتعاون مع هذه المبادرة الصينية الدولية، فقد بدأت بريطانيا بإرسال قطارات إلى الصين، مع محاولتها طمأنة الرأي العام الأوروبي، واسترضاء واشنطن إلى حد ما، حيث قال وزير المالية البريطاني فيليب هاموند إن نجاح المبادرة يعتمد على وفائها «بأعلى معايير الشفافية الدولية وبالحوكمة وبالنزاهة البيئية»، وأضاف خلال حضوره اجتماعا دوليا عالي المستوى في بكين في نيسان ٢٠١٩ «الرئيس بينغ أعلن التزام الصين بكل تلك الأمور، وأوضح رؤيته للمرحلة التالية للحزام والطريق وسنراقب عن كثب كيفية تطبيق ذلك عمليا».

أما وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان فقال أمام القمة عينها «إن نجاح مشروعات الحزام والطريق سيعتمد على إصرارنا على الوفاء بالتزاماتنا بالانفتاح والشفافية والمنافسة العادلة، والاستدامة البيئية».

لذلك، كان من الطبيعي أن تتعامل إسرائيل إيجابا مع هذه المبادرة، وهي التي لها من قبل شبكة من العلاقات الثنائية المتينة، والمصالح المتبادلة مع الصين، سواء في حجم التجارة المتزايد والذي بات يتراوح حول العشرة مليار دولار سنويا، أو في الطلب الصيني المتزايد على صناعات التكنولوجيا المتطورة والصناعات العسكرية الإسرائيلية، فضلا عما تتيحه الوفورات المالية الصينية الهائلة من إمكانيات كبيرة للاستثمار في إسرائيل. وهكذا كانت إسرائيل من بين ٦٣ دولة آسيوية وأوروبية وأفريقية يغطيها المشروع الصيني، وتتطلع إسرائيل للاستفادة من المبادرة الصينية نظرا للقدرات الصينية المميزة في مجالات الاستثمار في البنية التحتية، وبالتحديد في إقامة خط سكك حديدية بين ميناءي حيفا وأسدود على المتوسط وميناء إيلات على البحر الأحمر، ما يمكن إسرائيل من السيطرة على أحد الشرايين الرئيسة في طرق النقل بين القارات، وكذلك في إقامة خطوط نقل الغاز الإسرائيلي لمختلف جهات الاستهلاك وخاصة لأوروبا، بالإضافة لمشاريع نقل الطاقة عبر الكوابل البحرية من إسرائيل لقبرص واليونان وبعض دول جنوب أوروبا.

مخاوف وحساسيات أميركية

ليس من السهل على إسرائيل أن تنخرط في مشروع صيني طموح واستراتيجي كهذا من دون مراعاة المخاوف والحساسيات الأميركية، وأشارت عدة تقارير إلى أن الولايات المتحدة عرقلت صفقة بيع طائرات وقطع إلكترونية للصين، ومنعت استكمال صفقة تقوم إسرائيل بموجبها بتزويد الصين بأنظمة إنذار مبكر، كما منعت في العام ٢٠٠٥ قيام إسرائيل ببيع الصين معدات ذكية تستخدم في جمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة، وكل ذلك خشية اطلاع الصين على أسرار التكنولوجيا الأميركية.

ورصدت دراسات أخرى حالة الجدل المحتدم في إسرائيل بين أوساط تبدي حماسا شديدا لتوثيق علاقاتها مع الصين على اعتبار أنها العملاق الاقتصادي المقبل، وأخرى تبدي حذرا شديدا وتفضل مراعاة مخاوف الولايات المتحدة ومصالحها. ويبرر المتحمسون موقفهم بحالة الانكفاء الأميركي عن الشرق الأوسط، وتقدم الصين باطراد لتصبح الشريك التجاري الأول لمعظم دول المنطقة بما يترتب على ذلك من تنامي دورها وتأثيرها، بينما يخشى الحذرون من إغضاب الولايات المتحدة والإضرار بمصالحها. ويبرز، بحسب إحدى الدراسات، تيار إسرائيلي ثالث يدعو للتوفيق والموازنة بين المنظور الأمني ومحاذيره، وبين المصالح الاقتصادية البراغماتية، فيشجع على تطوير العلاقات في المجالات المدنية ويحذر من التغلغل الصيني في المجالات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية الحساسة.

تاريخ من الجفاء والعداوة

جاء الإعلان عن قيام دولة إسرائيل (١٥ أيار ١٩٤٨) قبل وقت قصير من إعلان انتصار الثورة الشيوعية في الصين (١٥ تشرين الأول ١٩٤٩) وبين التاريخين اعترف نظام تشانغ كاي تشيك (الذي قاد لاحقا دولة الصين الوطنية في جزيرة فورموزا/ تايوان) بإسرائيل، وسارعت إسرائيل للاعتراف بالنظام الشيوعي فور قيامه لكن هذا الأخير تعامل بحذر مع إسرائيل التي ربطتها منذ إنشائها علاقات مميزة مع الغرب ومع أعداء النظام الجديد في بكين، وتجسد ذلك بوضوح في موقف إسرائيل الموالي لأميركا والمعادي للصين خلال الحرب الكورية، كما ظلت إسرائيل الداعم الرئيس لنظام جمهورية الصين الوطنية في تايوان الذي احتكر تمثيل الشعب الصيني حتى سبعينيات القرن الماضي، فوق ذلك دعمت إسرائيل الهند وزودتها بالأسلحة خلال حربها مع الصين العام ١٩٦٢، فظلت العلاقات الصينية- الإسرائيلية محصورة عند حدود الاعتراف المتبادل من دون علاقات دبلوماسية طيلة عقود اتسمت بالتوتر والعداء ودعم كل طرف لخصوم الطرف الآخر، وبرزت علاقات الصين المميزة مع الدول العربية المناوئة للنفوذ الأميركي وخاصة مع نظام عبد الناصر، وكذلك مع الثورة الفلسطينية التي كانت جمهورية الصين الشعبية من أوائل الدول الأجنبية التي دعمتها واستقبلت قادتها ووفرت لها كثيرا من الدعم المعنوي والتدريبي.

استؤنفت العلاقات الصينية- الإسرائيلية في العام ١٩٩٢ تزامنا مع انطلاق محادثات التسوية في الشرق الأوسط وفق مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ من جهة، ومع تسارع خطوات الإصلاح والانفتاح الصيني من جهة ثانية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن شهدت العلاقات الصينية- الإسرائيلية تطورا متسارعا عكس نفسه في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية وصولا للتعاون التكنولوجي والعسكري الذي شمل زيارات متبادلة للقادة العسكريين، وقد قام رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت بزيارة رسمية للصين هي الأولى من نوعها في العام ٢٠٠٧، بينما قام بنيامين نتنياهو بزيارتين في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٧ من دون أن يفوّت في الحالتين فرصة الدعاية الانتخابية لنفسه كرجل دولة وكصاحب علاقات مميزة مع زعماء العالم، بينما قام رئيس صيني وحيد هو جيانغ زيمين بزيارة لإسرائيل في العام ٢٠٠٠ شملت معظم دول الشرق الأوسط، وكذلك قام وانغ تشي تشان، نائب الرئيس الحالي، بزيارة عمل رسمية لإسرائيل استغرقت ثلاثة أيام.

ولا تشكل قضية الاستثمار الصيني في ميناء حيفا سوى تفصيل صغير في شبكة العلاقات الصينية المتطورة، ويمكن لأي مستهلك إسرائيلي أن يعثر على الأثر الصيني في منزله بعد أن استحوذت الشركات الصينية على شركة «تنوفا» المعروفة في مجال الصناعات الغذائية، أما مجالات الاستثمار المفتوحة على سعتها أمام المستثمرين الصينيين فتشمل البنى التحتية والتكنولوجيا والمؤسسات التمويلية.

أميركا أولاً

ترى الباحثة كاريس ويت، رئيسة معهد (سيجنال) للأبحاث المتخصص في العلاقات الصينية- الإسرائيلية، جدية المخاوف الأميركية من تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية، وترى أنها باتت تمثل محكا حقيقيا لاختبار مدى الولاء والإخلاص للولايات المتحدة، وأشارت إلى أن خطوة الحكومة الإسرائيلية بسحب مشروع تحلية المياه (سوريك ٢) من الشركة الصينية (هاتشيسون)، هي خطوة ذكية مع أن المشروع لا ينطوي على أضرار أمنية، ولكنه قريب من قاعدة (بلماحيم) الجوية، ومركز الأبحاث النووية (ناحال سوريك) قرب ريشون لتسيون، ويشار إلى أن وزير الخارجية الأميركي السابق، مايك بومبيو، حذر بنفسه من منح مزيد من التسهيلات للصينيين، وقال لمحطة (كان) خلال زيارته العام ٢٠٢٠ «نحن لا نريد أن يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من الحصول على منفذ إلى البنية التحتية وأنظمة الاتصالات الإسرائيلية».

ويستعرض دورون إيلا، في بحث له على موقع المعهد الإسرائيلي لأبحاث الأمن القومي (INSS) نشر في ١٨ كانون الثاني الماضي، اتجاهات وتفاصيل الاستثمارات الصينية في إسرائيل، وبعد أن يشير إلى أن إسرائيل احتلت المرتبة الأولى عالميا في نسبة إنفاقها على البحث العلمي والتي بلغت ٤,٤ في المئة، يلحظ أن الشركات الصينية الحكومية تميل للاستثمار في قطاع البنى التحتية، بينما تميل شركات القطاع الخاص للاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، ويرصد أن الاستثمارات الصينية في إسرائيل لا تشكل أكثر من ١٠ في المئة من حجم الاستثمارات الأجنبية، وقد بلغت ذروتها في العام ٢٠١٨، وهو نفس العام الذي شهد ذروة التبادل التجاري بين البلدين ووصل إلى نحو ١٢ مليار دولار، مع أفضلية لصالح الصين (٦,٩ مليار صادرات صينية لإسرائيل مقابل ٤,٨ صادرات إسرائيلية للصين) ولكن الاستثمارات والتجارة أخذتا في التراجع بفعل عدة عوامل من بينها تأثير جائحة كورونا، والتغيير الذي أحدثته الحكومة الإسرائيلية في بيئة الاستثمار بالنسبة للشركات الصينية نتيجة للضغوط الأميركية.

ويرى الكاتب أن الصين تسعى لاستخدام استثماراتها في إسرائيل بوابة للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وأن إسرائيل نجحت في جذب الاستثمارات لأنها رسخت مكانتها دوليا كرائدة في مجموعة واسعة من المجالات تشمل أنظمة الاتصالات والأنظمة الطبية، والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والأمن وتحلية المياه والطباعة الرقمية، وثقافة ريادة الأعمال والابتكار.

وينقل الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد في تقرير له نشره موقع «واللا» العبري عن مساعد وزير الخارجية الأميركي طلبه من المسؤولين الإسرائيليين أن يراقبوا بدقة وحرص الاستثمارات الصينية في إسرائيل، محذرا من أن صناعات (الهايتك) الإسرائيلية باتت في مركز الاستهداف الصيني. وقال المسؤول الأميركي مخاطبا المسؤولين الإسرائيليين في لقاء بمعهد أبحاث إسرائيل: «اسألوا أنفسكم، هل ستدافع الصين ذات مرة عن إسرائيل كما تفعل الولايات المتحدة؟».

عدد جديد من «قضايا إسرائيلية» يتركز حول تبدّلات النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا

رام الله: صدر حديثا، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، العدد ٨٠ من فصلية «قضايا إسرائيلية»، يتضمن ملفا خاصا تحت عنوان «إسرائيل في إفريقيا: سيرورة تطور العلاقات»، يعالج تغيرات العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية، ابتداء من ظروف نشأتها، مرورا بتراجعها لصالح العلاقات العربية في طور النفوذ المصري، انتهاء بتوسّع نفوذ إسرائيل، التي طورت أدوات فاعلة لملأ الفراغ العربي في القارة السوداء، مستثمرة الدعم الأميركي لتعميق التأثير على السياسات الإفريقية، والتأثير على نمط تصويتها المنحاز تقليديا للقضية الفلسطينية في المنظمات الدولية.

فتحت عنوان «النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا، من «شدّ الحزام» إلى «الحزام والطريق»»، يكتب أمير مخول معتبرا علاقة إسرائيل بإفريقيا علاقة متينة ثابتة وتتطور نحو آفاق جديدة، موضحا أن إسرائيل ترى مصالحها العليا في منطقة القرن الإفريقي، كما ترى أن مصالحها في دول حوض النيل والسيطرة على منابع النهر وروافده هي مسألة جيوإستراتيجية.

وإذ نجحت إستراتيجية إسرائيل في بلورة الطوق الإفريقي على دول الطوق العربي، ومنع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية فإنها تنتقل إلى التعاون مع حلفائها العرب الجدد سواء في غرب إفريقيا أم في بناء طرق تجارة عالمية تتجاوز الحاجة إلى قناة السويس.

ويختم مخول: نشأت أنظمة جديدة ونخب جديدة على امتداد القارة الإفريقية أقل التزاما بمناصرة القضايا العربية وقضية فلسطين، وهذا معطى جديد أمام أي تحرك عربي في القارّة.

وفي العدد يتناول الكاتب هشام نفاع علاقات إسرائيل- جنوب إفريقيا وتحوّلاتها بين المتانة والنفعية مع الأبرتهايد وبين تراجعها مع أفوله.

ويبين نفاع أن حقبة ما بعد الفصل العنصري، شهدت على الفور، عودة لجنوب إفريقيا إلى الهيئات والتحالفات الدولية، ما عكس توهج فترة الانتقال عام ١٩٩٤ والمكانة الأيقونية لنيلسون مانديلا كرجل دولة عالمي، بحيث باتت العلاقات مع إسرائيل تحظى بأولوية منخفضة.

ويضيف: اقتصاديا، بات مربحا أكثر، ودبلوماسيا مُجدٍ أكثر رعاية التحالفات مع الأفارقة الآخرين كأسواق لسلع جنوب إفريقيا ومستودعات للدعم الدبلوماسي لجهود جنوب إفريقيا للتحدث باسم إفريقيا للعالم؛ ومع دول الشرق الأوسط كأسواق وموردي نفط وشركاء في الصفقات التجارية؛ ومع قوى آسيوية ناشئة، كالصين والهند بالتأكيد ولكن أيضًا دول مثل ماليزيا وإندونيسيا، الفائدتان أعلى.

وفي العدد متابعة للكاتب وديع عواودة لعلاقات إسرائيل والسودان، من المداولات والصفقات السرية إلى العلاقات العلنية، يبين أن مساعي إسرائيل لـ «تأليف» قلوب السودانيين ومحاولة إحكام الضغط على السودان ومقايضته سياسيا واقتصاديا ودفعه نحو دائرة التطبيع لم تتم فقط بوساطة الولايات المتحدة بل سعت للاستعانة بدول أوروبية قبل سنوات لهذا الغرض.

وتحت عنوان «العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية: رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا»

يكتب أحمد عز الدين أسعد أن إسرائيل تراهن على الدور الكبير لدول القارة الإفريقية في تحقيق اختراقات في المحافل الدولية، وخصوصا في قضايا التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تضم القارة ٥٤ دولة، وعند استثناء الدول العربية وعددها (١٠) دول، تتبقى ٤٤ دولة يمكن استغلالها.

تعتبر إسرائيل أن أثيوبيا إحدى أهم البوابات إلى إفريقيا، وخصوصًا في الشرق، إلى جانب تأثيرها في الإقليم الإفريقي، وقربها من المحيط الهندي والبحر الأحمر؛ أي أن لها وزنا مهما في الجيبوليتك وفق الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، وتعمل إسرائيل على تحقيق اختراق وتغلغل كبير في أثيوبيا ودعمها في مشروع سدّ النهضة من أجل تحقيق تنمية في مجالات الطاقة والماء والزراعة وغيرها، وهذه التنمية مرتبطة بإسرائيل وشركاتها وإستراتيجياتها ورغباتها، وبذلك تتحكم إسرائيل في علاقات أثيوبيا في التعامل مع الدول الإفريقية الأخرى سوء العربية أو غير العربية.

ويكتب يارون سامان تحت عنوان «العلاقات بين إسرائيل وشرق إفريقيا» مركّزا على العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا الشرقية ويقدم طرحا مفاده أن هدف إسرائيل من تعزيز علاقاتها في هذه المنطقة يكمن في رغبتها في تحسين مكانتها الدولية والحصول على الدعم السياسي في إطار الأمم المتحدة.

ويستعرض المقال أنماط تصويت أربع دول من إفريقيا الشرقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، مبينا أن هناك فعليا فائدة سياسية يمكن جنيها، وإن كانت محدودة، من تعزيز علاقات وصلات إسرائيل الخارجية.

وفي العدد يقرأ الأكاديمي رائف زريق آفاق العمل القانوني وخطاب الحقوق للفلسطينيين في إسرائيل، بين تحقيق إنجازات قضائية وإعادة إنتاج علاقات القوّة.

يحوي المقال على ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول ملاحظات عامة حول طبيعة القانون وعلاقته بالسياسة والأيديولوجيا، والأخلاق، أما في الجزء الثاني فيركز بشكل خاص على طبيعة العلاقة بين خطاب الحقوق وسؤال الهوية والتاريخ. وينهي الكاتب في الجزء الثالث والأخير بملاحظات حول دور خطاب الحقوق والمرافعة القانونية في الحالة الفلسطينية في إسرائيل بشكل خاص.

تخلص المقالة إلى القول إن المرافعة القانونية قد تحقق إنجازات معينة لكنها في كثير من الأحيان تساهم في إعادة إنتاج علاقات القوة التي تعمل بداخلها على الرغم من ذلك هناك أهمية للعمل القانوني من حيث قدرته على توثيق وصياغة المطالب الفلسطينية بلغة وخطاب يرتكز على مبادئ حقوق الإنسان والمواطن، ما يغذي الخطاب السياسي ويمده بالصياغات المكثفة والواضحة.

وتحت عنوان عملة اللجوء، يقرأ عَميت لين التغيير الذي طرأ في العقد الأخير، على الخطاب العام والسلطوي في موضوع وصول اليهود القادمين من الدول العربية إلى البلاد. فما تم تصويره، طوال سنوات، كقصة هجرة دينية وأيديولوجية، تحول خلال فترة قصيرة إلى قصة طرد ولجوء. وكان الهدف المعلن لهذا التغيير في الرواية، تحقيق» عدالة تاريخية»؛ لكن مثلما تؤكد جهات سياسية الآن، فإن الدافع الأساسي من وراء دفعه المتسرع كانت الرغبة بتلغيم المفاوضات حول اتفاق سياسي. بل إن اعتراف الدولة بصدمة المهاجرين من الدول العربية كانت جزئية وحسب، وجرى «تأميمها» أصلا لاحتياجات الدولة.

في زاوية من الأرشيف ترجمة مع تقديم لغادي الغازي لمحضر زيارة نفذها «منسق عمليات» الاحتلال في الأراضي المحتلة، اللواء داني ماط، ورئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، أواخر السبعينيات، في إطار محاولة للإيقاع به وتسويغ إبعاده، ضمن جهود قمع قمة الحالة الوطنية المتصاعدة والرافضة للاحتلال والآخذة بالتمأسس في تلك الحقبة.

وفي العدد مساهمة لجيل أنيجار تحت عنوان «المثلث الأمومي»، وقصيدة لحاييم نحمان بياليك، ترجمها وعلق عليها، مالك سمارة، وقراءة في كتاب: إما نحن وإما هم.. معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة- داني روبنشتاين، أنجزها بلال محمد شلش، وأخرى لكتاب: الزنجي- دو بويس أنجزها محمد قعدان.

المشهد الاسرائيلي
مدار

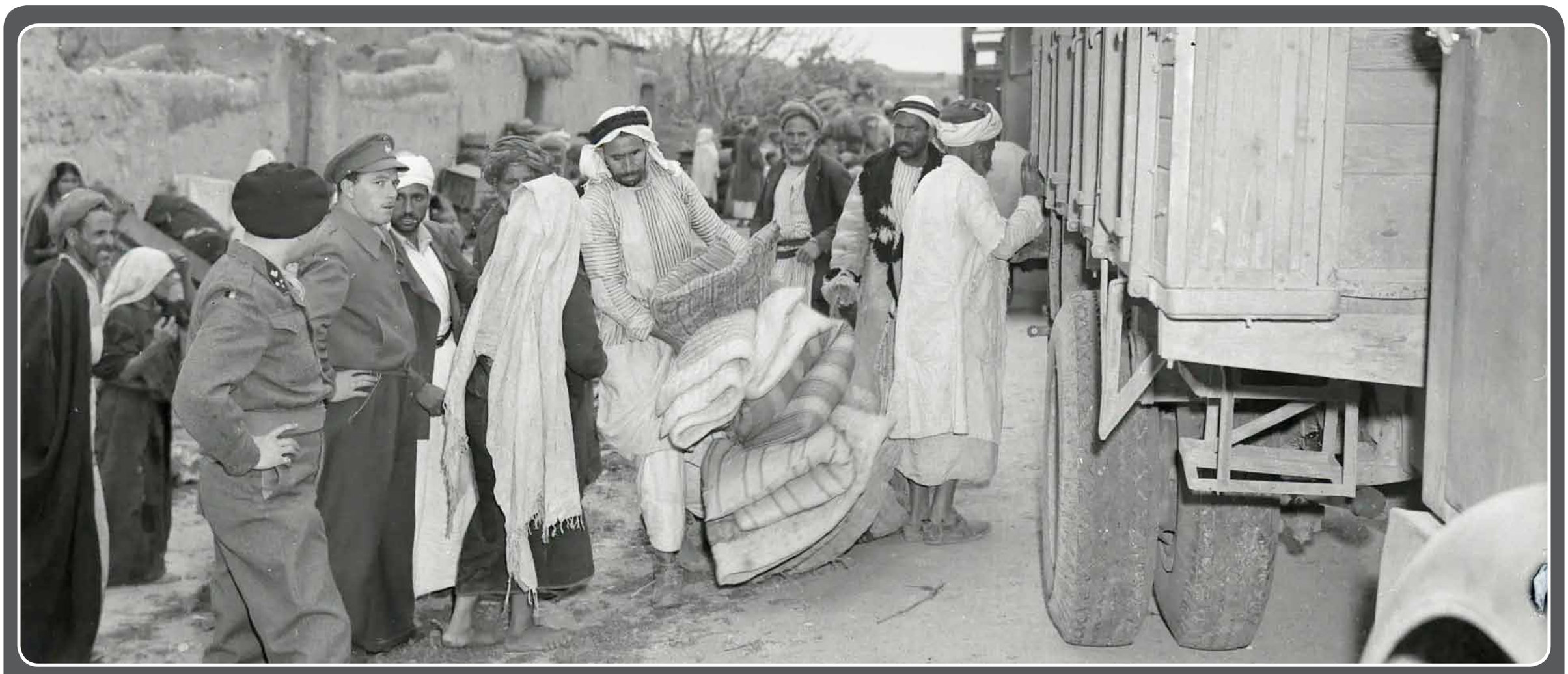

النكبة: إخفاء منهجي لاقتلاع مدبّر.

«أرشيف الدولة» في إسرائيل: «الصهيونية تحمي مواطنيها من جرائمها»!

كتب أنس إبراهيم:

لا يزال أرشيف الدّولة في إسرائيل، إضافة إلى أرشيفيّ وزارة الدّفاع والجيش الإسرائيليّ، في حالة حجبٍ مستمرّة منذُ إنشاء الدّولة في العام ١٩٤٨ وحتّى اليوم. تختلفُ ممارسات الحجبُ ومنعُ الوصول، إلّا أنّ المنع يظلّ هو الثابت المتغيُّر خاصّة فيما يتعلّق بسياسات الدّولة تجاه مواطنيها العرب. فعلى الرغم من أن قانون الأرشيفات في إسرائيل يحدد مبدأ مفاده أنّ «كلّ شخص مخوّل بالاطّلاع على المادّة الأرشيفيّة المودعة في أرشيف الدّولة»، فإنّ المعطيات تظهر أنّ الجمهور يمنع من حق الوصول إلى الغالبيّة الساحقة من مواد الأرشيفات الحكوميّة الكُبرى، خصوصاً أرشيف الدّولة، الجيش ووزارة الدفاع. ويُشيرُ تقرير وضعه مدير «أرشيف الدولة» في إسرائيل، يعكوف لازوفيك، في كانون الثاني ٢٠١٨، إلى أنّ هناك الكثير من العوائق التي تمسّ بسير العمل السليم في الأرشيف، وهي مرتبطة بمناهج/ سياسات كشف المواد وإتاحتها أمام الجمهور للاطّلاع. كما يؤكّد أنّ إسرائيل «لا تعالج المواد الأرشيفيّة الخاصة بها كما يُتوقّع من دولة ديمقراطيّة، فالغالبيّة الساحقة من المواد الأرشيفيّة مغلقة ولم/ لن يتمّ فتحها أمام الجمهور أبداً. أمّا المواد القليلة التي تعرض فستكون ضمن تقييدات غير معقولة حيثُ لا توجد رقابة على إجراء الكشف إضافة إلى انعدام الشفافيّة».

الدولة التي «تحمي» مواطنيها من جرائمها

تصبحُ الحاجة إلى السرّية وممارسات الحجب والمنع حاجة تلقائيّة وإجراء بديهيًا في الدّولة الحديثة، كما يقول الفيلسوف الفرنسي بيار بورديو. وفي حالة الاستعمار الصهيونيّ، تُصبحُ الحاجة إلى السرّية والمنع أشدُّ إلحاحاً مما هي عليه في أيّ دولة أخرى؛ ذلك أنّ عنف أجهزة الدّولة وسياساتها العنصريّة تجاه مواطنيها العرب يتّسم بالمنهجيّة وممأسَس في الدّولة نفسِها بحيثُ يتطلّب إجراءات وقائيّة [المنع، الحجب، السرّية] إلى حدّ جعلها إجراءاتٍ بديهيّة ترافق كلّ أفعال الدّولة وأجهزتها.

ويعتقدُ الباحثُ الإسرائيليّ آدم راز بأنّ أصول الوحشيّة القبيحة المتمظهرة في حوادث إطلاق النّار عمداً [الإعدام الفوريّ] للفلسطينيين المدنيين، تعودُ إلى الممارسات الصهيونيّة العسكريّة إبّان الحكم العسكريّ الذي فرضته إسرائيل بعد نكبة ١٩٤٨ على الفلسطينيين الذين لم يُهاجروا من فلسطين المحتلّة وظلّوا في بلداتهم ومدنهم الأصليّة. وكبقيّة الممارسات الصهيونيّة، فقد خضعت تلك الممارسات لرقابة مشدّدة تحمي الدّولة من خلالها «مواطنيها/ مستوطنيها البيض» من جرائمها السّوداء لتحجب حقيقة أنّ اليهود المهاجرين إلى إسرائيل من الوحشيّة النازية آنذاك كانوا يعيشون في دولة تؤسس لنظامٍ موازٍ يفرِض على الفلسطينيين العيش في غيتوات ويُخضعهم لممارسات قمعيّة وحشيّة منظّمة غايتُها التأكيد على التفوُّق العرقيّ للإسرائيليّ ووضع الفلسطينيين في وضعيّة «دون البشر».

لأكثر من ثمانية عشر عاماً عاش قُرابة ٨٥ بالمئة من الفلسطينيين في إسرائيل (١٩٤٨-١٩٦٦)، في ظلّ نظامٍ قمعيّ عسكري. من بين مُصطلحاتٍ كثيرة، يمكنُ وصفُ هذا النّظام بـ«نظام التّصاريح العسكريّة»؛ فكلّ حركةٍ كانت ممنوعةٍ إلّا بتصريحٍ عسكريّ، الحركة داخل وخارج القُرى، حالة حظر التجوال الدائمة، منعُ تغيير السكن، حظر النشاطات السياسيّة والمدنيّة، ومنعهم من الوصول بالمُطلق إلى قراهم ومدنهم الأصليّة التي كانوا يعيشون فيها قبل العام ١٩٤٨. ويعتقدُ الباحث راز أنّه على الرّغم من كون هذا الجزء من ماضي إسرائيل قد تمّ كَبتهُ في الذّاكرة الجمعيّة اليهوديّة في إسرائيل، إلّا أنّه يُشكّل جزءاً أصيلاً من الهويّة والذاكرة الجمعيّة للفلسطينيين في إسرائيل. وكذلك يمكنُ الاعتقاد بأنّه يشكّل الحقبة الأكثر استِرجاعاً من قبل أجيال المستوطنين المتديّنين والقوميين الذين أخذوا على عاتقهم «استكمال الحلم الاستيطاني الصهيوني» في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة متّخذين من تلك الحقبة نموذجاً ومصدراً للممارسات القمعيّة والتحقيريّة للفلسطينيين.

يكشِفُ راز من خلال بعض الوثائق التي رُفعِت عنها السرّية مؤخّراً، أنّ العاملين في الحكم العسكريّ في المثلّث والجليل، استخدموا «أساليب ضغط غير قانونيّة خلال الاستجوابات والتحقيق مثل استخدام الكلاب، التهديدات وغيرها من الوسائل كما جاء في رسالة مستشار بن غوريون لشؤون العرب، يهوشوع بالمون». بعد عامٍ على تلك الرسالة، شرحَ باروخ ياكوتييل، نائبُ بالمون، لمجلس الحكومة أنّ الحالة في المناطق العربيّة تتطلّبُ أحياناً «يداً سلطويّة باطِشة»، ورغم أنّه لم يتعمّق في التفاصيل، إلّا أنّ هناك شهادات تُبيّن مدى الوحشيّة والقمع الذي عنتهُ كلماتُ ياكوتييل.

إضافة إلى هذه السّياسة، فقد كان معروفاً أنّ ممثّلي الحكم العسكريّ هدّدوا المواطنين [العرب] لمنعهم من التقدّم بشكاوى من الأساليب العسكريّة القمعيّة. تكشِفُ إحدى الوثائق أنّ حاكماً عسكريّاً [وكان هناك ثلاثة حُكّام عسكريين، حاكم منطقة النقب، حاكم المثلّث وحاكم الشمال]، كان يُطالبُ روّاد بعض المقاهي بالوقوف احتراماً عند دخول المقهى وكان يهدّدُ أيّ شخصٍ يَعصى أوامره، وكان الجنود يُسلّون أنفسهم بإذلال العرب بالانحناء عليهم ووضع بنادقهم على أكتافهم وتخويفهم، وبعضهُم كان يمنع المسلمين من أداء صلواتهم. في حالاتٍ أخرى، كانت هناك مضايقة للمزارعين وتدمير ممتلكاتهم، إذلال يوميّ واستخدام للغة قذرة، تعنيف للأطفال، وتهديد ممثّلي الحكم العسكريّ للفلسطينيين إن لم يصوّتوا لمرشّحي الحكومة المفضّلين في الانتخابات.

ورغم وجود بعض الشهادات لحاكم عسكريّ ينفي هذه الاتّهامات، إلّا أنّ شهادة أخرى لحاكم المثلث، زَالمان مارت، في العام ١٩٥٧ والمتعلّقة بمجزرة كفر قاسم التي قتل خلالها ٤٩ فلسطينيا كانوا عائدين إلى قريتهم أثناء حظر التجوال، تُؤكّدُ هذه الممارسات وما هو أبعَد منها. وفقاً لمارت، لم يكن هناك إلزامٌ بقتل من يخرق حظر التجوال، ولكن كان هناك بروتوكول عقابيّ لمن يخرق الحظر: «بإمكانك صفعه، ضربه، ضرب ساقيه بالبندقيّة وبإمكانك الصراخ عليه»، ولكنّ الضابط الإسرائيليّ شِدْمي اختار قتل ٤٩ فلسطينياً مرّة واحدة، وتكشِفُ بعض الوثائق أنّ المجزرة لم تكن عملاً فردياً بل كانت جزءاً من خطّة سرّية لتهجير الفلسطينيين وسكّان المثلث إلى الأردن.

تُظهِرُ شهادات ضبّاط آخرين في الجيش الإسرائيليّ تتعلّق بمجزرة كفر قاسم مدى عمق كراهية العرب/ الفلسطينيين، ولو لم تكن المجزرة فعلاً فردياً حقاً، فذلك لا يُغيّرُ من حقيقة استعداد عديد الجنود الإسرائيليين آنذاك والآن لارتكابها مرّة أخرى وأخرى. يُجيبُ ضابط إسرائيلي على سؤال ما إن كان يشعُرُ بأنّ العرب هم أعداء دولة إسرائيل، بالقول ببساطة: «نعم»، وعلى سؤال ما إن كان مستعداً لقتل أيّ منهم، حتّى لو كان طفلاً أو امرأة، يجيب بالقول: «نعم». ويقول ضابط آخر إنّه لو أمر بإطلاق النار على حافلة مليئة بالنّساء العرب، لفعل دون تردّد، ويقول آخر: «دائماً ما أخبِرتُ بأنّ كلّ عربيّ هو عدوّ للدولة وطابور خامس». لم يبدِ الضبّاط في شهاداتهم أيّ نوعٍ من أنواع الشّفقة عند سؤالهم عن استعدادهم لإطلاق النّار على أفرادٍ عزّل، وردّاً على سؤال ما إن كان سيُطلِقُ النار على رضيعٍ «خرق حظر التجوال»، أجاب جنديّ إسرائيلي: «ربّما أبدو قاسياً، ولكنّي سأطلق النار عليه. سأكون ملزماً بذلك»!

تُسلّطُ شهادات أخرى لفلسطينيين من قرية الجش في الجليل تعود إلى العام ١٩٥٠، الضّوء على ما حاولت الحكومة العسكريّة إخفاءه من ممارساتها القمعيّة. يروي أحد أفراد عائلة إمطانس كيف اقتحمت قوة عسكريّة منزله ليلاً واعتقلته بتهمة «شراء زوج أحذية مهرّب». أخبره المحقّق أنّه سيتكلّم ولو بالقوّة، ووفقاً لشهادته: «وسط كلّ هذا، أمِرت بخلع حذائي، وخلع جواربي، وأجبرتُ على الاستلقاء على ظهري على الأرض، رفعت قدماي عن الأرض ووضعتهما على كرسيّ. في تلك اللحظة اقترب منّي جنديّان وبدأ بضربي بخيزرانة مصنوعة من خشب النّخيل على باطن قدميّ»، وبعد ذلك رُمي خارجاً غير قادرٍ على المشي. شهادة أخرى لأحد سكّان القرية تروي كيف اقتحمت قوّة عسكريّة منزله ليلاً وشرعت بضربه بوحشيّة. أحد الضبّاط العسكريين يقول إنّهم كانوا يريدون إعدامه وأدخلوه في العربة العسكريّة. بعد فترة قصيرة توقّفت العربة وأخرجوه وضغطوا مسدّساً على رأسه في وسط الطّريق ثمّ عادوا يضربونه مرّة أخرى قبل وضعه في حظيرة حيواناتٍ ظلّ قابعاً فيها لأسبوعين. حنّا يعقوب أيضاً خضع لمعاملة مماثلة بعد أن أخبره الحاكم العسكريّ أنه «زبالة»، وضُرِبَ على يديه إلى أنّ نزفتا، وبعد ذلك أدخِل أحد أصدقائه إلى غرفة التحقيق وفعلوا الشّيء ذاته معه، وبعد ذلك أدخِل ثالثٌ وفعلوا الشّيء نفسه معه. وكما يُعلّقُ راز، كان ذلك مجرّد روتين يوميّ في أروقة سجون الحكم العسكريّ ومقرّاتهم العسكريّة.

من الواضح كما يعتقد راز أنّ الدّولة اتّخذت الخطوات الضّروريّة لإخفاء هذه الممارسات القمعيّة والحرص على عدم تحوّلها إلى معلوماتٍ عامّة. ففي شباط ١٩٥٢، كان رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ يغئال يادين، في قمّة الغضب بعد نشر تقرير عن طرد ١٣ عربياً من قراهم، ووفقاً لشهادته يقول يادين: «قد تكون تقارير من هذا النّوع مضرّة لأمن الدّولة، ولذلك يجب إيجاد منهجيّة لتأخير نشرها»!

معسكرات الاعتقال الصهيونيّة ما بعد ١٩٤٨

لا تزال آلاف الوثائق الخاصّة بالفترة التي تلت انتهاء حرب العام ١٩٤٨، والتي وثّقت تعامل الحكومة العسكريّة الصهيونيّة مع ما يقارب الـ١٦٠ ألف فلسطيني لم يهاجروا من حدود فلسطين المحتلّة، في حالة حجبٍ سرّية. وحتّى تلك الوثائق القليلة التي رفعت عنها السرّية مؤخراً لا تزال هناك محاولات من قبل الدّولة للتدخّل في مضمونها وفي لغتها، لمحاولة منع أيّ مصطلحات يصعُبُ استيعابها، مثل «معسكرات اعتقال»، على الوعي الجمعيّ الإسرائيليّ.

يمكن رؤية أحد الأمثلة الصّارخة لمحاولات إخفاء «اللغة البذيئة/ غير المرغوبة»، في الوثيقة التي تكشِفُ عن اجتماع عُقِدَ في كانون الأول ١٩٤٨ للّجنة الوزارية الخاصّة بالممتلكات المتروكة. عُقِدَ الاجتماع لغاية تقرير «تجميع» العرب المقيمين في اللد في أحياء معيّنة، لغاية إفساح المجال للمهاجرين اليهود في المدينة. خلال الاجتماع قال مدير وزارة شؤون الأقلّيات، غاد مخنيس، إنّه «يعتقد أنّه ليس مبرّراً بعد الآن احتجاز السكّان العرب في معسكراتٍ اعتقالٍ مسيّجة». ذلك التعليق تمّ تنقيحه مؤخراً من قبل أرشيف الدّولة، وبرأي راز فالمنطقُ وراء عمليّة التنقيح هو: أنّ مواطني إسرائيل ليس لهم الحقّ في معرفة ماضيهم.

ويكشِفُ فحصٌ دقيق للمواد التي تتعلّقُ بمصير السكّان العرب في المدن المحتلّة نمطاً مشابهاً وهو إنشاء غيتوات في تلك المدن لحصرِ العرب داخلها. ومثل مصطلح «معسكر اعتقال Concentration camp»، فمصطلح غيتو أيضاً كان يصعُبُ «بلعهُ» على حدّ تعبير راز. وتدخّل أرشيف الدّولة مرّة أخرى لتغيير المصطلح في الوثائق الأصليّة مقدّماً بديلاً أكثر معقوليّة مثل: «نقلُ العرب إلى مناطق آمنة»، ما يعني: غيتوات.

كان النمط ذاتهُ حاضراً في كلّ حالة خاصّة بنقل العرب من مكانٍ إلى آخر. فعندما زار بن غوريون حيفا بعد أيام قليلة على احتلالها، أمر بحصر الفلسطينيين المسيحيين في وادي النسناس، والمسلمين في وادي الصليب. في ذلك الوقت كان يوسف فاشيتس، العضو في الجناح اليساري لحزب المباي والذي كان عضواً فاعلاً في القسم الذي يُعنى بشؤون العرب، حاضراً آنذاك في حيفا وكتب تقريراً عن الفوضى التي أحدثها هذا القرار: لغاية حصر العرب كلّهم في حيّ واحد، كان يجب نقلهم إلى بيوتٍ هُجِرَت مؤخراً، دون ماء ولا كهرباء. معلّقاً على هذا القرار: «هذا قرار عنصريّ وليس عسكريّا، ولا غاية له إلّا خلقُ غيتو عربي في حيفا».

كذلك تقرّر حصرُ العرب في يافا أيضاً: «سيكون من الأفضل أن تكون هناك مناطق خاصّة بالعرب وأخرى باليهود»، كما قال الحاكم العسكريّ مئير لنيادو للجنة الخاصّة بالعرب في تمّوز ١٩٤٨. احتجّ موشيه إرم، الذي ترأس آنذاك قسم إعادة التأهيل والعلاقات مع الأقلّيات في وزارة الأقلّيات الإسرائيليّة، على إعادة تجميع العرب في حيّ العجميّ والذي كان محاطاً من كلّ الجهات بالأحياء اليهوديّة. اعتقد إرم آنذاك أنّه وعلى الرغم من عدم وجود أيّ مشكلة أمنية في المدينة أو ما حولها، فالعجميّ على وشك أن يتحوّل إلى غيتو مغلق ومُسيّج بالأسلاك الشائكة وسيفصل بشكلٍ صارم ما بين الحي العربي والمناطق اليهوديّة: «من الصّعب قبول هذه الفكرة التي تثير فينا روابط مرعبة [بماضي اليهود الذين فُرِض عليهم العيش في غيتوات في ألمانيا النّازية والمناطق الأوروبيّة التي خضعت لسيطرتها]».

تم في اللد أيضاً حصرُ العرب في حيٍّ وحيدٍ وُضِعَ تحت حظر التجوّل الدائم، وتظهِرُ وثيقة أرسِلَت من قبل كِبار الأهالي في مدينة الرملة إلى بن غوريون أنهم اشتكوا من «الإذلال الذي يتعرّض له كبار السنّ، الأطفال، الشباب والنّساء»، وكيف «أجبِروا على الوقوف تحت أشعة الشمس الحارقة لثماني ساعات متواصلة من دون ماء ولا طعام، ودون أيّ سببٍ عدا السُّخرية منهُم، إذلالهم والإساءة إليهم».

بعد نصفِ عامٍ تقريباً على احتلال اللدّ، طالبت وزارة شؤون الأقلّيات السُلطات العسكريّة بتدمير الأسلاك الشائكة التي أحاطت المنطقة التي يقطنها السكّان العرب. لم يتمكّن الفلسطينيون آنذاك من التحرّك بحريّة حتّى شهر تمّوز ١٩٤٩، أي أنّهم عاشوا في تلك المنطقة خلف الأسلاك الشائكة ما يزيد عن العام بشكلٍ متواصل دون التمكّن من الحركة، الخروج أو تغيير مسكنهم أو التواصل مع عائلاتهم خارج المدينة. ورغم السماح لهم بحرية الحركة بعد رفع إجراءات الحكم العسكريّ، إلّا أنّ الأسلاك الشائكة بقيت كما هي. وتظهِرُ وثائق أرشيفيّة أخرى إجراءات مشابهة فُرِضت على المجتمعات العربيّة في مدنٍ أخرى مثل المجدل وعكا.

فُكّكت أجهزة الحكم العسكريّ قبل سنواتٍ عديدة، ولكنّ أساليب الحكم العسكريّ، أيديولوجيّته ومنطقهُ الحاكم لا تزال حاضرة في أجهزة الأمن الإسرائيليّة بتعاملها مع المواطن الفلسطينيّ الذي يعيش في إسرائيل، ومع الفلسطينيّ الذي يخضع للاحتلال في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. تلك الأيديولوجيا التي تتمظهر في كلّ حوادث القتل المتعمّد التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون على الحواجز العسكريّة، وجرائم القتل وإطلاق النّار التي يرتكبها المستوطنون في الضفّة الغربيّة، وكذلك تعامل أجهزة الأمن الإسرائيليّة العدوانيّ والوحشيّ مع المواطن الفلسطينيّ الذي يعيش في إسرائيل. وكما كانت الحال قديماً، فإن ما يُميّزُ هذه السلوكيّات هما نمطان ثابتان: الأوّل، غياب المحاسبة والمُراقبة العسكريّة أو السياسيّة، والثاني، غياب التوثيق وآليّات الكَشفُ عن مثل هذه السلوكيّات. ذلك يشمَلُ الرقابة الداخلية في أجهزة الدّولة، وكذلك يشمل التغطية الإعلاميّة التي لا تأتي على ذِكر مثل هذه الممارسات القمعيّة الوحشيّة، بينما لا يزال معظم المجتمع الإسرائيليّ، بالرغم من حرص الحكومة على إبقائه بمنأى عن الوعي بمثل هذه الممارسات، كما يؤكّد راز، يتّجه ليكون حاضِنة داعمة ومؤيّدة للممارسات العسكريّة الإجراميّة الصهيونيّة بحقّ الفلسطينيين، سواء في إسرائيل أو في الضفّة الغربيّة.

مصادر:

How Israel Tormented Arabs in Its First Decades – and Tried to Cover it Up, Adam Raz, Haaretz: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT.MAGAZINE-how-israel-tormented-arabs-in-its-first-decades-and-tried-to-cover-it-up-1.9433728

When Israel Placed Arabs in Ghettos Fenced by Barbed Wire, Adam Raz, Haaretz: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-when-israel-placed-arabs-in-ghettos-fenced-by-barbed-wire-1.8877340

هشام نفاع، محاكمة مستمرّة بمطلب كشف المحجوب عن مجزرة كفر قاسم وخطة الترانسفير السرية المرتبطة بها، المشهد الإسرائيلي، ١٦ تشرين الأول ٢٠١٨.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

سياسة التخطيط الإسرائيلية تواصل حرمان مئات آلاف المواطنين العرب من حق أساس.. الكهرباء!

تسييس التزويد بالكهرباء في إسرائيل: سلوك تمييزي محفوف بالمخاطر.

كتب هشام نفاع:

هناك ١٠٠ ألف مواطن عربي في إسرائيل يعيشون في بيوت غير موصولة بشكل قانوني وسليم وآمن بشبكة الكهرباء، رغم أنهم يسكنون في «بلدات معترف بها»، خلافا لأشقاء كثيرين لهم في النقب. السبب هو أن هذه البيوت لم تنل ترخيصاً من سلطات التخطيط، وهو أمر مرتبط بانعدام المخططات المُصادق عليها للبلدات العربية، والتي يجب أن توفّر أراضي سكنية، فيضطر آلاف الناس للبناء بانتظار ترخيص بيوتهم. وقد أجرى معهد الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست دراسة معلوماتية حول الموضوع، بناء على طلب عضو الكنيست يوسف جبارين من القائمة المشتركة، بوصفه رئيس اللجنة الخاصة لحقوق الطفل استعداداً لاجتماع حول حجم عدم ربط البيوت العربية بشبكة الكهرباء وتأثير ذلك على الأطفال.

يقول معهد أبحاث الكنيست إنه قدم وثيقة تستند على تقارير مكتوبة من جهات رسمية عامة مختلفة والإجابات الواردة من المصادر التي اتصل بها: شركة الكهرباء وسلطة الكهرباء ووزارة الطاقة ووزارة الداخلية وإدارة التخطيط ووزارة العدل، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني ورؤساء سلطات محلية عربية.

يعرض البحث نتائج أوليّة لبحث معمق يعمل عليه «المركز العربي للتخطيط البديل» وجمعية «سيكوي»، وهي تشير إلى أن هناك أكثر من ١٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل عربي في البلاد يعيشون من دون ربط منظّم وآمن بشبكة الكهرباء لأنهم يسكنون بيوتاً غير مرخّصة. فهناك حوالي ١٤ ألف مبنى سكني غير مرخص، في ٧٠ بلدة عربية (لا يشمل النّقب بقُراه غير المعترف بها برمّته ا) ومعظم هذه المباني (٦٤٪ منه) موجودة في ١٠ بلدات عربية ما بين وادي عارة والمثلث الشمالي والجنوبي وصولا إلى الكرمل وقرية يركا شمالا.

٧٢٪ من هذه البيوت غير المرخصة، مبنيّة في مناطق دون خرائط تفصيلية مع العلم أن معظمها بني ضمن حدود الخارطة الهيكلية. وهذا نتيجة لسياسات التّمييز والإهمال الحكومية تجاه البلدات العربيّة في مجال الأرض والتخطيط والتطوير منذ عشرات السنين، فيدفع المواطنون العرب الثمن بتعريض حياتهم للخطر، وبالتعرّض للعقوبات القاسية والمجحفة مثل الهدم والغرامات الطائلة وانعدام الخدمات الاساسيّة والحيوية كالكهرباء – يقول مركز التخطيط البديل.

لجنة التحقيق «أور» كانت تطرّقت للقضية، ولكنها بقيت على حالها

ينظم قانون التخطيط والبناء للعام ١٩٦٥ عمل مؤسسات التخطيط في إسرائيل. وفقاً للقانون، من أجل إتاحة الأرض للبناء، يجب اعتماد المخططات التفصيلية من قبل مؤسسات التخطيط المرخصة للقيام بذلك. بموجب القانون الجاف، يجب أن تكون الخطط التفصيلية متسقة مع الخطط القطرية واللوائية والمحلية. قبل الموافقة على خطة تفصيلية، يجب تقديم الاعتراضات إلى اللجنة اللوائية والمحلية. كما نص القانون على أنه لغرض تنفيذ المخططات التفصيلية للبناء تقوم اللجان المحلية أو سلطات الترخيص المحلية بإصدار تراخيص البناء على النحو المنصوص عليه في القانون ولوائحه، ويجب أن تتوافق التصاريح مع أحكام المخططات.

ينص قانون التخطيط والبناء على أنه لا يجوز توصيل المنازل المبنية بدون تصريح بناء بشبكات الكهرباء والهاتف والمياه. شركة الكهرباء صرّحت أن المباني توصل قانونياً بالكهرباء فقط إذا حصلت على تصاريح بموجب قانون التخطيط والبناء، أو حصلت على موافقة خاصة بموجب ترتيب قانوني محدد، وهو ما جرى في حالات مختلفة في الماضي، كما قالت.

هناك بند في قانون التخطيط والبناء يسمح لوزير الداخلية أن يأمر بربط بعض المباني بالكهرباء قبل منح رخصة البناء، وفق الشروط التالية: أولاً، المنطقة مشمولة في مخطط تفصيلي يسمح بالبناء؛ ثانياً إذا أعلنت سلطة التخطيط المخوّلة أنه لا مانع من ربطها مستقبلا. يوجد في البلدات العربية العديد من المباني التي تم تشييدها دون ترخيص لأسباب متنوعة، كما ورد في تقارير أعدتها عدة جهات حكومية، بما في ذلك تقرير لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي أور (٢٠٠٣) التي أقيمت بعد ما يسمى بـ«أحداث أكتوبر ٢٠٠٠»، وتقرير الـ ١٢٠ يوماً للتعامل مع ضائقة الإسكان في المجتمع العربي (٢٠١٥) وتقرير مراقب الدولة حول الإجراءات الحكومية بشأن أزمة الإسكان في المجتمع العربي (٢٠١٩). بحث معهد الكنيست يضيف أنه يتم عمليا توصيل الكثير من تلك البيوت بالكهرباء بشكل غير قانوني، سواء من خلال الربط بالبنية التحتية للكهرباء في المباني الموصولة قانوناً أو من خلال الربط المباشر بشبكة الكهرباء العامة في البلدة.

لم يُستخدم سوى ٦٪ فقط من ميزانية تعزيز التخطيط التفصيلي!

تدعي وزارة العدل أنه تم في السنوات الأخيرة ما تصفه بـ «عمل شاق» في مؤسسات التخطيط لتعزيز التخطيط التفصيلي في المجتمع العربي. وتضيف أنه بحلول تموز ٢٠١٩، تمت الموافقة على ١٢٠ ألف وحدة سكنية (بناء جديد وترخيص مبان قائمة). ووفقاً لخطة العمل للعام ٢٠٢٠، من المتوقع الموافقة على ٦٠ ألف وحدة سكنية أخرى.

من جهته، يشير مراقب الدولة (في تقرير نُشره في ٢٠١٩) إلى «واقع مختلف». وهو يقرّ أن وتيرة تنفيذ قرار الحكومة ٩٢٢ غير مرضية: القرار خصص ميزانية قدرها ١٧٦ مليون شيكل للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ للتخطيط التفصيلي لأراضي الدولة والأراضي الخاصة، لكن إجراءات التخطيط للأراضي الخاصة تستغرق وقتاً طويلاً، وهكذا لم تبدأ معظم السلطات المحلية في استخدام الميزانية المخصصة لها، واستخدمت السلطات الأخرى ٦٪ فقط من الميزانية المخصصة لجميع السلطات لهذا الغرض، من أصل ٢٠,٥ مليون شيكل.

لكن المشكلة تتجاوز عدم تطبيق ما تم اتخاذ قرار فيه، فقد بيّن بحث معهد أبحاث الكنيست أن السلطات الإسرائيلية المختصة ليس لديها بيانات دقيقة عن عدد المباني في بلدات المجتمع العربي غير الموصولة قانونيا بالكهرباء. هذا بينما تشير تقديرات مختلفة، بعضها لأطر تمثيلية عربية ولمنظمات غير حكومية، إلى أن عدد المباني غير الموصولة بالكهرباء يصل إلى عشرات آلاف المباني. علماً بأن ربط المباني بشكل غير قانوني بالكهرباء يؤدي إلى مخاطر على السلامة في الأماكن العامة والمنازل الخاصة، وحتى خطر حدوث صعقة كهربائية وضغط على شبكة الكهرباء يؤدي إلى العديد من حالات انقطاع التيار الكهربائي وإلحاق الضرر بجودة حياة المواطنين العرب، والتسبب بأضرار اقتصادية بسبب التصليحات وأعمال الصيانة المترتبة على ذلك.

كانت هناك في الماضي ترتيبات مؤقتة («أمر شاحل» من العام ١٩٨٨ وقانون إمداد الكهرباء «أمر مؤقت» ٥٧٥٦-١٩٩٦) سمحت بتوصيل الكهرباء إلى المباني بدون رخص بناء، وفقاً لعدة معايير. وبموجب هذه الترتيبات تم توصيل آلاف الأبنية بالكهرباء. الترتيب المقترح حالياً من قبل إدارة التخطيط ووزارة القضاء يستند إلى قانون التخطيط والبناء، الذي يسمح لوزير الداخلية بأن يأمر بتوصيل الكهرباء للمباني التي تم وضع مخطط تفصيلي لها. لكن وزارة العدل وشركة الكهرباء أشارتا إلى أن هذا المخطط لا يستخدم إلا قليلاً. ويقترح بعض أعضاء الكنيست تمرير تعديل على التشريع من شأنه أن يسمح بتوصيل الكهرباء على أساس مخطط رئيس، حتى بدون خطة تفصيلية، شريطة أن تكون المباني في منطقة تتطابق مع تسمية الأرض في المخطط الرئيس، وشريطة أن يتعهد أصحاب الأرض باستصدار رخص بناء.

نحو ٣٥٠٠ مبنى بدأ تنظيمها العام ٢٠١٥ ولم ينته بعد

يقتبس البحث رئيس مجلس عرعرة ورئيس اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية، مضر يونس، الذي يقدّر وجود حوالي ٤٥ ألف مبنى في البلدات العربية لا يمكنها إصدار تصاريح بناء لها لأنها خارج أية مخططات هيكلية مناسبة، وبالتالي غير موصولة قانونياً بالكهرباء. مثلا، حسب تقديرات بلدية أم الفحم هناك ٣٠٠٠ بيت غير موصولة قانونياً بشبكة الكهرباء، أي ما يعادل نحو ربع عدد بيوت مدينة أم الفحم التي لم يتم تسوية وضعها القانوني وهي غير موصولة بشبكة الكهرباء. وهناك حالات أكثر صعوبة: ففي بلدة القيصوم في النقب، هناك حوالي ١٩ توصيلة قانونية للكهرباء فقط، لكنها تغذي المباني التي يسكنها حوالي ٦٠٠٠ ساكن!

أرسلت السلطات المحلية العربية في آذار ١٩٩٦ إلى وزارة البنى التحتية (وزارة الطاقة الآن) قوائم بالمباني التي قد تستوفي معايير الأمر المؤقت، الذي يجيز وصل بيوت بالكهرباء رغم أنها لم تستوف إجراءات الترخيص بعد، ووافقت الوزارة على توصيل الكهرباء للمباني القائمة فيها. وتم الإبلاغ أنه بحلول الوقت الذي انتهى فيه الأمر المؤقت في العام ٢٠٠٧، تم توصيل أكثر من ٩٠٠٠ مبنى بشبكة الكهرباء.

لاحقاً، في العام ٢٠١٨، أصدر وزير الطاقة إرشادات تسمح بتوصيل الكهرباء إلى مثل هذه المباني، شريطة أن تستوفي الشروط التي يحددها القانون. لكن وفقا لرد شركة الكهرباء لم يتم تقديم طلبات توصيل بالكهرباء بموجب الأمر المؤقت، وهي تعتقد ان الأمر يعود إلى استصعاب أصحاب البيوت استكمال إجراءات الحصول على رخص. وبالفعل: هناك ما يقارب ٣٥٠٠ مبنى بدأت إجراءات تنظيمها وترخيصها منذ العام ٢٠١٥ ولم تنته بعد، إذ ترفض اللجان المحلية للتخطيط والبناء ربطها بالكهرباء حتّى ولو بشكل مؤقت.

على نفس المنوال: تدعي سلطات التخطيط أنه يتم حالياً تنفيذ ما تسميه أنشطة مكثفة لإقرار خرائط هيكلية وتخطيط في البلدات العربية، وهي ستسمح بوصل المباني بالكهرباء بشكل قانوني. لكن هذه عملية ستستغرق عدة سنوات وعليها الانتظار حتى تنتهي.

تعلن شركة الكهرباء رسمياً أنها تريد تزويد أكبر عدد من البيوت بالكهرباء وبالتالي ربط أكبر عدد ممكن من البيوت بشبكة الكهرباء. وبلسان ممثل لها تحدث في اللجنة البرلمانية: «نحن نتحاور مع كل بلدة على حدة في محاولة لإيجاد الحلول، وفي كل مرة كانت فيها تسوية قانونية، تجندنا بكل قوة من أجل ربط البيوت. الوضع الحالي يضع أمامنا مشاكل تتعلق بمجال السلامة والأمان وهناك الكثير من أشكال الخلل ويتم إلحاق الضرر الاقتصادي بالشركة. خلال موجة الحرارة من هذا العام اكتشفنا الكثير من الأماكن التي كانت فيها حالات غير قانونية من ربط البيوت بشبكة الكهرباء وهذا الأمر تسبب في حرق الكثير من الصمامات لأن الشبكة لم تكن تتلاءم مع الطلب».

العيش دون تيّار كهربائيّ يُعتبر انتهاكاً لحقّ الإنسان بالكرامة

ممثل وزارة العدل قال: نحن نقترح اليوم عدم القيام بتخطيط على مرحلتين إنما الاستمرار في تخطيط تفصيلي مباشرة ولذلك فإن التخطيط الشمولي حذف من جدول الأعمال. جميع الأطراف تريد مواصلة إجراءات التسوية القانونية في المجتمع العربي، وتجري مداولات كثيرة حول المباني التي يتم حاليا القيام بتسوية مكانتها وهذا الموضوع يثير الكثير من الصعوبات القضائية. ولكن مجرد احتمال الربط في مرحلة التخطيط التفصيلي هو بشرى بحد ذاته. التشريع المؤقت لا يسري منذ ١٣ عاما ويجب القول بصراحة إن موضوع ربط البيوت بشبكة الكهرباء يجعل الناس يريدون تسوية موضوع التخطيط.

أما ممثل سلطات التخطيط فقد تبنى أقوال زميله من وزارة العدل كما صرّح، مضيفاً أن «التخطيط الشمولي ينتِج فقط فكرة عامة. وقسم كبير من المباني من شأنها أن تتعارض مع التخطيط التفصيلي وأن تتسبب في تخطيط غير جيد. لذلك لا يمكن المصادقة على ربط البيوت قبل التخطيط التفصيلي ولذلك تقرر عدم استثناء موضوع الكهرباء والتوقف عند مستوى التخطيط الشمولي. القانون لا يسمح حاليا بالعمل في المكان الذي لا يوجد فيه تخطيط مفصّل، بالتالي فإن الحديث يتعلق قبل كل شيء بالتشريع. الوزير يفتقر اليوم لصلاحية التوقيع على أمر يستند فقط إلى تخطيط شمولي. ولكن إذا وقع وزير الداخلية على أمر حسب الخطط التي تم إيداعها فإنه ليس هناك مانع في ربط البيوت».

ضمن تلخيص رئيس اللجنة عضو الكنيست جبارين قال: «لا شك في أن حقيقة عدم ربط عشرات آلاف البيوت بشبكة الكهرباء هي حقيقة تنتهك بشدة الحقوق الأساسية لمئات آلاف السكان وعشرات آلاف الأطفال. تُعتبر الكهرباء حقاً أساسياً وسلعة أساسية ولا يمكن تصور أنه سيكون هناك مثل هذا الواقع في بداية القرن الحادي والعشرين. بقدر ما يتعلق الأمر بالأطفال فإننا نتحدث حول المساس بسلامتهم وأمنهم، وهذا المساس يزداد سوءاً خلال فترة كورونا عندما يُنتهك حقهم في التعليم أيضاً، ولذلك يجب علينا جميعاً العمل معاً لدفع إيجاد الحلول للوضع. يجب توفير ميزانية كبيرة وخصوصية للسلطات المحلية لتعزيز التخطيط فيها، والأهم من ذلك كله، كما تم توضيحه هنا، قطع الصلة بين قانون التخطيط والربط بشبكة الكهرباء، الأمر الذي سيسمح بوضع حد لمعاناة الكثير من المواطنين والأطفال».

في نشرة لجمعية حقوق المواطن، أوردت السؤال: هل الكهرباء حق أساس؟ وأجابت: الكهرباء هي مُنتج أساس ضروريّ من أجل الحياة البشريّة الكريمة والصحّيّة، وقد تكون في الوضعيّات الطبيّة الصعبة أو الطقس العسير شرطاً من شروط الحياة نفسها. فتدفئة مكان السكن في الشتاء وتبريد الغذاء والأدوية، وتشغيل الأجهزة الطبيّة، وتسيير الحياة اليوميّة لعائلاتنا- كلّها أمور متعلّقة بتوفير التيار الكهربائيّ بشكل منتظم. وقد اعترفت القوانين الإسرائيليّة بالحق بالكهرباء في عدّة قرارات صادرة عن المحكمة. فعلى سبيل المثال، قضت محكمة الصلح في حيفا بأنّ الكهرباء تشكّل اليوم حقّاً أساسيّاً في الدولة الحديثة، وبأنّ العيش من دون تيّار كهربائيّ يُعتبر انتهاكاً لحقّ الإنسان بالكرامة. وتنصّ القوانين الدوليّة هي الأخرى على أنّ توفير خدمات الكهرباء هو شرط لازم لممارسة الحقّ بالصحّة والحقّ بالحياة. وعليه، يجب ضمان تمتّع كلّ رجل وامرأة، بغضّ النظر عن وضعهما الاقتصاديّ، بحقّهما في توفّر التيّار الكهربائيّ لسدّ احتياجاتهما الأساسيّة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية